الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأحد
27 جمادى الأولى 1437
06 مارس 2016
العدد 796

04
الميزانيات: العجز الاكتواري الثاني عشر للتأمينات بلغ 8,9 مليارات دينار

10-11
نواب: قرارات الحكومة غير مدروسة وتأتي بنتائج عكسية

16
مركز صباح الأحمد للموهبة شارك في معرض أياد كويتية

الحكومة ستقدم الأرقام النهائية لشرائح الكهرباء في جلسة المجلس المقبلة

المالية: مستعدون لسماع التوجيهات الأميرية بشأن الدعوم

الجسار: الإصلاحات الاقتصادية لترشيد الاستهلاك وليس الجباية من المواطنين

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا اجتماع اللجنة المالية أمس

فيما خرج اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية الذي ترأسه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس بعدم توافق نيابي حكومي بخصوص شرائح الكهرباء الجديدة أعلن مقرر اللجنة محمد الجبري أن اللجنة المالية على استعداد لسماع توجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد خلال اجتماع سموه اليوم مضيفا: لا نعلم ما التصورات التي سوف يتم طرحها خلال الاجتماع مع سموه؟

وأكد الجبري أن التباين الحكومي النيابي بخصوص شرائح الكهرباء لم يحسم في اجتماع أمس وسنعقد اجتماعات اخرى لتقريب وجهات النظر وتحديد آلية للترشيد لا تؤثر على اصحاب الدخل المحدود والمتوسطة مشيرا إلى ان الحكومة قدمت أمس أرقاما معينة بخصوص الشرائح وبدورهم طرح النواب وجهة نظرهم خصوصا حين استشعروا ان هذه الأرقام تؤثر على اصحاب الدخل المحدود والمتوسط.

وقال الجبري : هناك دعوم كبيرة تقدر بالمليارات تقدم إلى المواطن ووفقا للسياسة الحكومية المقبلة سيتم تخفيض هذه الدعوم بنسب معينة ولا أود أن نذكر أرقاما معينة حتى لا نكون ملزمين بها وخلال الاجتماعات المقبلة ستكون هناك أرقام تفصيلية.

ومن جهته كشف وزير الكهرباء والماء م. احمد الجسار ان الحكومة تهدف من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي تدرسها حاليا الى تطبيق سياسة الترشيد في استهلاك المواطن والدعوم وليس الجباية من المواطنين والمساس بدخولهم في اي حال من الاحوال .

وقال الجسار: الحكومة تسعى الى التوافق مع نواب الامة حول التسعيرة الجديدة للكهرباء والماء لافتا الى ان الحكومة ستقدم الارقام النهائية حول شرائح الكهرباء الى مجلس الامة في الجلسة المقبلة بعد اسبوعين.

تفاصيل (ص02)

الصحية تناقش اللائحة الجديدة مع العبيدي اليوم

العمير: لـ «الدستور»: قانون المعاقين مقدم على قرار تخفيض العلاج بالخارج

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الاشغال العامة د.علي العمير سعي الحكومة الدائم لفتح قنوات للتعاون مع النواب مشيرا الى ان التلويح بالاستجواب لا يفسد للود قضية اذا كانت في اطار اللائحة والدستور ولا يتضمن تجريحا ويستند على معلومات صحيحة.

وعن تعارض القرار الوزاري بخفض مخصصات العلاج بالخارج وقانون المعاقين الذي يتيح للمعاق ان يرعاه احد الوالدين وحتى العلاج بالخارج أكد العمير لـ «الدستور» ان القانون اسمى من أي قرار وزاري يتخذ أو أي لائحة فإذا كان قانون ذوي الاحتياجات الخاصة ينظم حقوقهم فهو مقدم عند تعارضه على قرار تخفيض المخصصات.

وأردف: اننا سندرس التوصيات التى صدرت من مجلس الامة خلال مناقشة العلاج بالخارج وذلك في مجلس الوزراء عبر لجانه المختصة مستطردا: اشير إلى أن التزامنا بوقف تنفيذ القرار حتى صدور تقرير من اللجنة الصحية البرلمانية ليس ممارسة صحيحة ولا نقبل بها وعدم قبولها لا يعني الرفض وانما كما اوضحت أننا سندرسه مؤكدا ان اللجنة الصحية ان توصلت الى تصور وقرار ورفعوه للمجلس فلهم الحق في التصويت على التوصيات.

إلى ذلك كشف رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية النائب طلال الجلال انه وجه الدعوة الى وزير الصحة د. علي العبيدي لحضور اجتماع اللجنة اليوم لمناقشة اللائحة الجديدة للعلاج في الخارج حسب تكليف مجلس الأمة.

وقال الجلال ان اللجنة عازمة على انجاز تقريرها في الموعد المحدد قبل جلسة 15 مارس مشيرا الى انه بعد الاستماع الى رأي وزير الصحة سنحيل تقريرنا الى المجلس.

وأضاف ان تقرير اللجنة سيتضمن توصيات تعالج المثالب الموجودة بلائحة العلاج في الخارج الجديدة التي اقرتها الحكومة بشكل منفرد بما يعالج الهدر في هذا الباب بدون المساس بحقوق المرضى المستحقين للعلاج في الخارج.

د. علي العمير

400 ألف مريض بالسكر في الكويت

قال استشاري امراض الباطنية والسكر في مستشفى الاميري د.عبدالنبي العطار ان عدد مصابي السكر في الكويت بلغ نحو 400 الف من المواطنين والمقيمين يكلف علاج كل منهم نحو 2000 دولار سنويا.

وذكر ان مرض السكر مسؤول عن ثلاثة اخماس مصابي امراض الشرايين التاجية القلبية وعن 50 في المئة من المصابين بالجلطة الدماغية وعن اكثر من نصف عدد من يتعرضون للفشل الكلوي.

ملف «الدستور»

اجتماعات اللجان في يناير 2016

- 9 لجان مؤقتة عقدت 3 اجتماعات في يناير استغرقت 3 ساعات
- لجنة الموارد تدرس اقتراحات شغل الوظائف القيادية وزيادة رواتب موظفي الدولة

تفاصيل (ص12-14)

الغانم ترأس اجتماع اللجنة المالية لاستكمال البحث عن سبل معالجة عجز الميزانية

الجسار: الإصلاحات الاقتصادية لترشيد الاستهلاك وليس الجباية من المواطنين

الشايع: المالية لن توافق على الضرر بأصحاب الدخل المحدود والمتوسط

جانب من اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

ترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس اجتماعا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بحضور رئيس وأعضاء اللجنة ووزير الكهرباء والماء م. أحمد الجسار.

واستكمل الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بالوضع الاقتصادي في البلاد وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة واستيضاح رؤية واستراتيجية الحكومة بشأن هذا الملف.

وحضر الاجتماع وكيل وزارة الكهرباء والماء م. محمد بوشهري والوكيل المساعد لشؤون التخطيط والتدريب في الوزارة د. مشعان العتيبي والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة بمجلس الأمة عبدالحكيم السبتي

ومن جهته كشف وزير الكهرباء والماء م. احمد الجسار ان الحكومة تهدف من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي تدرسها حاليا الى تطبيق سياسة الترشيد في استهلاك المواطن والدعوم وليس الجباية من المواطنين والمساس بدخولهم في اي حال من الاحوال .

وقال الجسار في تصريح صحفي عقب اجتماع اللجنة المالية امس ان وزارة الكهرباء الماء قدمت تصورها الى اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية ونسعى كحكومة الى التوافق مع نواب الامة حول التسعيرة الجديدة للكهرباء والماء لافتا الى ان الحكومة ستقدم الارقام النهائية حول شرائح الكهرباء الى مجلس الامة في الجلسة المقبلة بعد اسبوعين.

واوضح ان اجتماع وزارة الكهرباء والمالية البرلمانية برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم هدف الى تقريب وجهات النظر حول التعرفة الجديدة للكهرباء والماء فيما يتعلق بجميع الشرائح التي تتمثل بالسكن الخاص والتجاري والاستثماري والصناعي منوها الى اننا لانهدف كحكومة الى جمع المال من المواطن انما لترشيد الاستهلاك .

واضاف قائلا : نسعى الى تقديم مشروع متكامل بعيدا عن الضرر بالمواطن ونتطلع الى خطة تتعلق بترشيد الاستهلاك بحيث إن المواطن الذي يرشد استهلاكه سيكون ضمن التسعيرة القديمة وسيكون مرشدا ومن يزيد عن الحد الطبيعي لاستهلاك الكهرباء والماء تكون له تسعيرة اخرى

واكد الجسار ان الحكومة تملك خطة اصلاح اقتصادي شاملة إحداها شرائح الكهرباء والماء الجديدة وان جميع خططنا لن تمس ذوي الدخل المحدود الذين يرشدون استهلاكاتهم .

وبدوره أوضح مقرر اللجنة المالية البرلمانية محمد الجبري أن التباين الحكومي النيابي بخصوص شرائح الكهرباء لم يحسم في اجتماع أمس وسنعقد اجتماعات اخرى لتقريب وجهات النظر وتحديد آلية للترشيد لا تؤثر على اصحاب الدخل المحدود والمتوسطة.

وقال الجبري في تصريح للصحفيين ان الحكومة قدمت أمس أرقاما معينة بخصوص الشرائح وبدورهم طرح النواب وجهة نظرهم خصوصا حين استشعروا ان هذه الأرقام تؤثر على اصحاب الدخل المحدود والمتوسط مؤكدا ان وجهات النظر المتباينة مع الحكومة ما زالت قائمة متمنيا حسمه خلال الاجتماعات المقبلة لتحقيق الترشيد المنشود الذي لا يؤثر على المواطن وفي الوقت نفسه يوجد ثقافة جديدة للترشيد.

وذكر الجبري ان الحكومة لديها تصور لزيادة شرائح الكهرباء بنِسب معينة ونحن نسعى لخفض هذه النسبة إلى الحد الذي لا يؤثر على المواطن البسيط.

وقال الجبري : هناك دعوم كبيرة تقدر بالمليارات تقدم إلى المواطن ووفقا للسياسة الحكومية المقبلة سيتم تخفيض هذه الدعوم بنسب معينة ولا أود أن نذكر أرقاما معينة حتى لا نكون ملزمين بها مؤكدا أن العنوان الأبرز في عملية تخفيض الدعومات سيكون عدم المساس بالمواطنين من أصحاب الدخل المحدود والتأكد من عدم وقوع الضرر عليهم وخلال الاجتماعات المقبلة ستكون هناك أرقام تفصيلية.

وحول التصورات التي ستقدمها اللجنة المالية خلال اجتماعها مع سمو الامير اليوم قال الجبري: لا نعلم ما التصورات التي سوف يتم طرحها خلال الاجتماع ونحن على استعداد لسماع التوجيهات من سموه.

وأوضح أن اللجنة لديها تصورات لتعديل الشرائح التي تقدمت بها الحكومة بهذه المبالغ ولكن قبل ذلك يجب أن نعرف نسب الاستخدام في الاستهلاك بين أنواع السكن والاستخدام مشددا على ضرورة دعم المنتجين وأصحاب الصناعات المعينة.

وبين أن لدى اللجنة المالية أكثر من اجتماع قبل موعد الجلسة المقبلة بتاريخ 15 مارس الجاري التي سيكون فيها تصور واضح من قبل اللجنة.

وكان رئيس مجلس الامة قد ترأس الخميس الماضي اجتماعا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وذلك بحضور رئيس واعضاء اللجنة وعدد من المسؤولين في وزارة الكهرباء والماء.

واستكمل الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي وسبل معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة واستيضاح رؤية واستراتيجية الحكومة بشأن هذا الملف.

وحضر الاجتماع وكيل وزارة الكهرباء والماء م. محمد بوشهري والوكيل المساعد لشؤون التخطيط والتدريب في وزارة الكهرباء والماء د.مشعان العتيبي.

وناقشت لجنة الشؤون المالية خلال اجتماعها مع وزارة الكهرباء والماء المقترحات والبدائل الممكن اعتمادها لشرائح استهلاك الكهرباء الجديدة.

واوضح رئيس اللجنة النائب فيصل الشايع ان النقاش دار حول امكانية تخفيض استهلاك الكهرباء من خلال الشرائح الجديدة كي لا تكون التسعيرة الجديدة بهدف جناية الاموال بل بهدف ترشيد الاستهلاك.

وأكد الشايع ان اللجنة لم تتوصل حتى الآن الى قرار حيث قررت استكمال النقاش في اجتماع آخر.

وأوضح ان اللجنة طرحت بدائل معينة لشرائح الكهرباء ومدى انعكاس آثارها على ترشيد الاستهلاك مشيرا الى ان اللجنة ابلغت الحكومة بانها لن توافق على اي تصور حكومي يمكن ان يتضرر منه ذوو الدخل المحدود والمتوسط.

واضاف ان المجتمعين طرحوا كل الخيارات المالية والفنية المتعلقة بكيفية تعديل اسعار الكهرباء مبينا ان من حق الحكومة تقديم تصوراتها الا ان القرار في النهاية للجنة المالية ومن ثم لمجلس الامة اثناء التصويت على التصور النهائي.

أكد وكيل وزارة الكهرباء م. محمد بوشهري ان فلسفة الحكومة هي تعديل نمط الاستهلاك وهذا لن يكون الا وفق شرائح.

وكشف بوشهري ان السكن الخاص ستكون له معاملة خاصة بحيث لا تؤثر على اصحاب الدخل المحدود والمتوسط بقدر الإمكان وهذا بناء على رغبة نيابية.

واضاف بوشهري ان آلية التطبيق اذا ما أقر القانون تحتاج على الأقل سنة لتطبيقها وسنستغل هذه الفترة في القيام بحملات إعلامية مكثفة لتوعية المستهلكين تجاه افضل الطرق بشأن استهلاك الكهرباء والماء وترشيدها.

وقال بوشهري: مازلنا في طور المناقشات وبحث المقترحات النيابية وجار دراستها والعمل على استكمال كل تلك الأمور وسنواصل الاجتماعات مع النواب في اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية.

لدينا خطة إصلاح اقتصادي شاملة وجميع خططنا لن تمس ذوي الدخل المحدود

الجبري: التباين الحكومي النيابي بخصوص شرائح الكهرباء لم يحسم في اجتماع أمس

الحكومة قدمت أرقاما تؤثر على أصحاب الدخل المحدود والمتوسط

الغانم هنأ نظيرته في بلغاريا

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقية تهنئة إلى رئيسة مجلس الشعب في جمهورية بلغاريا تسيتسكا تساشيفا بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

الميزانيات: العجز الاكتواري الثاني عشر للتأمينات بلغ 8.9 مليارات دينار

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي:

أولا: تعاون مع ديوان المحاسبة لتسوية الملاحظات

أوضح ديوان المحاسبة أن المؤسسة أبدت تعاونا وجدية في تسوية العديد من ملاحظاتها خلافا للسنوات السابقة إلا الملاحظات الاستثمارية ما زالت بحاجة إلى مزيد من الإجراءات للعمل على تسويتها نظرا لطبيعتها الخاصة المرتبطة بالمعطيات الاقتصادية.

وبينت اللجنة أنه لابد من رفع كفاءة إدارة التدقيق الداخلي بالمؤسسة لتساهم في الحد من الأخطاء المالية والإدارية خاصة وأن ديوان المحاسبة لا يرى تناسبا بين عدد الموظفين فيها وحجم العمل ولا يتم تغطية الجوانب الاستثمارية في تقاريرها رغم أن المؤسسة تدير استثمارات بمليارات الدنانير.

ثانيا: تجاوز المؤسسة مصروفاتها المعتمدة

وأفاد ديوان المحاسبة أن المؤسسة تجاوزت مصروفاتها المعتمدة للسنة المالية 2015/2014 بنحو 7 ملايين دينار نتيجة لارتفاع مصروفات الاستثمار ما تطلب تغطيتها من إيرادات المؤسسة بعدما تم استنفاد كل الوفورات في بنود الميزانية، وتلك المعالجة المحاسبية لا توافق مواد الدستور.

وبينت اللجنة أنها سبق أن تحفظت ونبهت على الارتفاع المتنامي في المصروفات الاستثمارية سنويا وأنها غير مناسبة للعوائد الاستثمارية المحققة ووصلت تقديراتها في ميزانية السنة المالية الجديدة إلى ما يقارب 40 مليون دينار بعدما كانت لا تتجاوز 16 مليون دينار قبل 4 سنوات ودعت مرارا إلى تغيير الأسس المتبعة في تقدير المصروفات الاستثمارية لتكون على أسس مهنية بدلا من الطرق التقليدية الحالية القائمة على متوسطات الصرف الفعلي للسنوات السابقة.

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

ثالثا: العجز الاكتواري

وأشارت اللجنة أنها سبق أن نبهت أن الميزانية المقترحة للسنة الجديدة لم تحط بكافة الالتزامات المالية المحتملة ومن أبرزها نتائج فحص العجز الاكتواري الثاني عشر للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدر بـ 8.9 مليارات دينار ثمانية مليارات وتسعمائة مليون دينار حيث تم تأجيل دفعه للسنة الثانية على التوالي نظرا للوضع الاقتصادي المقلق الذي تشهده الميزانية العامة للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول على أمل تحسن الظروف الاقتصادية علما أن تأجيل سداده قد يزيد الفوائد المترتبة عليه.

وشددت اللجنة على ضرورة أن يكون لوزارة المالية دور في تحديد الآلية الصحيحة والدقيقة لتقييم العجز الاكتواري وألا يتم التعامل مع التقديرات التي تقررها المكاتب الاستشارية من قبل المؤسسة كأمر مسلم به كي لا تكون غطاء لأي خسائر استثمارية قد تدرج ضمن هذا العجز علما بأن وزارة المالية قد أفادت في السنة المالية السابقة أن لديها توجه بالتعاقد مع (خبير اكتواري) ليُقِيّم النتائج التي تخلص إليها مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلا أنه لا جديد في هذا الشأن مما يتطلب الإسراع في تنفيذ توصيات اللجنة خاصة وأن العجز المحتمل في الميزانية الدولة سيبلغ 12 مليار دينار.

رابعا: الشواغر الوظيفية وضبط شؤون التوظف

وشددت اللجنة على ضرورة شغل الشواغر الوظيفية والتي وصلت إلى 300 وظيفة شاغرة مع أهمية تغيير لوائح قبول المتقدمين للعمل لديها خاصة وأنها من الجهات المرغوبة وظيفيا وتشهد توسعا في افتتاح الفروع في مختلف المحافظات.

كما لاحظت اللجنة أن المؤسسة بحاجة إلى ضبط شؤون التوظف فيها والعمل على تسويتها ضمن المتطلبات الرقابية لاسيما أن هناك العديد من الملاحظات تشير إلى عدم التقييد بضوابط ديوان الخدمة المدنية في صرف المكافآت وتعيين موظف غير كويتي بوظيفية إشرافية.

خاطبت الحمود لتزويد اللجنة بالمستندات المطلوبة لتستكمل تحقيقها بشأن الإيقاف

الشباب والرياضة: الإسراع في وضع آلية لخصخصة الأندية

كشف رئيس لجنة الشباب والرياضة النائب عبدالله المعيوف أن اللجنة خاطبت وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بشأن تزويد اللجنة بالمعلومات والمستندات المطلوبة لتستكمل تحقيقها فيما يخص الاتحادات المتسببة بالإيقاف.

واضاف في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة ان اللجنة ناقشت المسؤولين في الهيئة العامة للشباب والرياضة أسباب تأخير تزويد اللجنة بالمستندات التي تطلبها بهذا الشأن لانهاء تكليفها التحقيق في التجاوزات التي حدثت من قبل بعض الاتحادات والهيئات الرياضية التي ساهمت بإيقاف النشاط الرياضي الدولي.

وقال تحدثنا في الاجتماع عن وضع آلية لمناقشة قانون الخصخصة والانتهاء منه بأسرع وقت ممكن مؤكدا ان من شأن هذا القانون ان يثري الحركة الرياضية ويعطي بعدا وأفقا اكبر لمفهوم الرياضة الحديثة التي تعتمد على الصناعة ولا تعتمد على الهواية مضيفا انه لا يمكن ان تطور رياضتنا من دون ان يكون هناك دعم مالي وفني ومعنوي ولن يتحقق ذلك في ظل وجود ميزانيات وصرف محدود على الرياضة.

وتابع: لا يمكن ان ندفع بالرياضة الكويتية ونجعلها رياضة تنافسية إقليمية وعالمية إلا بخصخصة الاندية وترك المجال للشركات والقطاعات التجارية بإدارة الرياضة كما هو حاصل في معظم دول العالم.

واوضح ان اللجنة ناقشت عددا من المواضيع منها تحرك اللجنة البرلمانية الشعبية خلال الاسبوعين الماضيين لرفع الايقاف واهمية الدور التي قامت به وتقدير القيادة السياسية لهذا التحرك لدفاع الشباب عن وطنهم وقضاياه الرياضية.

د.عبدالله الطريجي وعبدالله المعيوف

وفي سياق مختلف استغرب النائب عبدالله المعيوف الدفاع عن مدير المكتب الصحي في ألمانيا وكأن الهجوم عليه شخصيا وقال: اقدر الذين دافعوا عنه بسبب وجود انتماء خاص معه ولكني أستغرب من الاخ النائب طلال الجلال فأنا تحدثت ان هناك سكرتارية من الجنسية المغربية تدير هذا العمل وتشرف عليه ولا اعتقد أن هذا الامر فيه اساءة حتى يستنكره طلال الجلال واقول للزميل طلال ليست لدي مصالح هناك في ألمانيا لكن ما يمدح السوق الا من ربح فيه.

واضاف ان مداخلتي في الجلسة الماضية بشأن مخصصات العلاج بالخارج ومدى معاناة المرضى من جراء تخفيض مصروفات مخصصات العلاج كانت عن وجود معقوقات منها ان هناك مكاتب خارجية لا تتعامل معاملة انسانية تليق بالمواطن الكويتي رغم انها مكاتب حكومية وذكرت أن من هذه المكاتب مكتب المانيا وان هناك سكرتيرة مغربية تدير العمل هناك.

أكد ان صمت الوزيرة يعني صعودها منصة الاستجواب

الطريجي يدعو إلى مقاضاة صاحب التغريدات الطائفية

د. عبد الله الطريجي

أكد النائب دعبد الله الطريجي ضرورة تحريك الدعوى الجزائية بحق القيادي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والذي نشر على حسابه في تويتر تغريدات طائفية من شأنها إحداث فتنة وشرخ داخل المجتمع الكويتي مشيرا إلى أن عدم محاسبته قد تدفع آخرين إلى تكرار العمل غير المسؤول الذي قام به هذا القيادي

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أنه وبعدما أثار في جلسة المجلس الماضية قضية التغريدات الطائفية لهذا القيادي فإنه حاول التهرب من المساءلة القانونية من خلال تقديم تفسير لهذه التغريدات مغاير للحقيقة مؤكدا أن القيادي اعترف بما نسب إليه من تغريدات وهذا هو المهم وإن حاول عبثا التلاعب بالألفاظ وتصوير التغريدات على غير حقيقتها وهو ما ستبت فيه النيابة والقضاء العادل

وكشف الطريجي أن سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك سلم خلال جلسة المجلس الثلاثاء الماضي إلى وزيرة الشؤون هند الصبيح نسخة من التغريدات المشينة لهذا القيادي وطلب منها اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد التحري إلا أنه وبعد اعتراف القيادي الصريح بتغريداته فإن على الوزيرة الصبيح الآن المبادرة فورا إلى اتخاذ الإجراءات القانونية المتعارف عليها مع هذا القيادي من خلال التحقيق الداخلي أو غيره وصولا إلى رفع الدعوى الجزائية استنادا إلى قوانين الوحدة الوطنية والإعلام الإلكتروني والجزاء.

وأكد أنه سيتابع ما ستقوم به الصبيح ويقيمه وإذا ما ثبت لديه وجود تراخ أو تسويف فإنه سيتخذ الموقف المناسب لحجم الجريمة التي ارتكبها هذا المسؤول وصمت الوزيرة عن محاسبته طبقا للقانون ما يعني صعودها منصة الاستجواب

وقال إن قضية القيادي لا تحتاج إلى تحريات بعد اعترافه الصريح بتغريداته وادعائه بأنها لم تكن موجهة إلى أي طائفة أو فئة داخل المجتمع الكويتي مشددا على اضطلاع الوزيرة الصبيح بمسؤولياتها واتخاذها الإجراءات اللازمة كي يكون هذا القيادي عبرة لغيره وللحد من محاولات أقلية إثارة الفتنة داخل المجتمع والتي لن يردعها سوى تطبيق القانون

وأشار الطريجي إلى أن الحكومة أكدت كثيرا حماية الوحدة الوطنية والتصدي لكل ما من شأنه الإضرار بها ليأتي أحد مسؤوليها الآن ويضرب بعرض الحائط كل هذه الالتزامات الحكومية ويقوم بمحاولة تهييج الشارع وإثارة الفتنة التي سيتصدى لها العقلاء في بلدنا لكن هذا يتطلب في المقابل تطبيق القانون على المسيئين والمتجاوزين على القانون

المالية تناقش تمويل الإرهاب والوضع الاقتصادي اليوم

تعقد 4 لجان اجتماعاتها اليوم حيث تشرع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين في شأن الرعاية السكنية ومناقشة الاقتراح بقانون بتعديل المادة السادسة من القانون رقم 10 لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بالجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي وما يستجد من اعمال.

كما قيمت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2017/2016 بحضور ممثلين عن كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وجهاز المراقبين الماليين بالاضافة الى ما يستجد من اعمال.

ومن جهة اخرى تعقد لجنة الاولويات اجتماعها اليوم لمناقشة الموضوعات المتعلقة ببرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وممثلي الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وممثلي جهاز متابعة الاداء الحكومي.

كما تناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مشروع بقانون بتعديل المادة 16 من القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وكذلك استكمال دراسة الوضع الاقتصادي بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ورئيس غرفة التجارة والصناعة بالاضافة الى ما يستجد من اعمال.

5 نواب يقترحون إضافة المرأة المتزوجة إلى قانون المساعدات العامة

قدم 5 نواب هم: فيصل الكندري ود. عودة الرويعي ود. عبدالله المعيوف وطلال الجلال وماجد موسى اقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم ج الى المادة الثالثة من قانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة؟

وجاء في نص الاقتراح بقانون: مادة اولى: يضاف بند جديد برقم ج الى المادة الثالثة من القانون رقم 12 لسنة 2011 المشار اليه نصها التالي: المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت 45 سنة ميلادية ما لم يثبت وجود دخل ثابت خاص بها.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يعارض مع احكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

فيصل الكندري

د. عودة الرويعي

طلال الجلال

ماجد موسى

وجاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم ج الى المادة الثالثة من القانون رقم 12 لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة: صدر المرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة ليشمل فئات عديدة من الكويتيين ولكن الفقرة الاخيرة من المادة الاولى الخاصة بالمرأة الكويتية المتزوجة اشترطت المساعدة ان تكون قد بلغت من السن 55 سنة ميلادية وبعد مراجعة من يشملهن القرار تبين كذلك ان عددا كبيرا من الكويتيات المتزوجات اللاتي لا يملكن مصدر دخل ثابت قد حرمن من المساعدات لعدم بلوغهن سن 55 سنة لذا نصت المادة الاولى من الاقتراح بقانون بأن يضاف بند جديد برقم ج الى المادة من القانون رقم 12 لسنة 2011 المشار اليه نصها التالي:

المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت 45 سنة ميلادية ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص.

وجدير بالذكر ان المادة الثالثة تتكون من بندين أ و ب وتنص على صرف مساعدات اجتماعية للاسرة الكويتية والتي تتعرض لظروف قهرية البند أ وكذلك المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي اذا تعرضت لظروف مماثلة البند ب .

كما نصت المادتان الثانية والثالثة من الاقتراح بقانون على احكام تنفيذية بأن قضت المادة الثانية بأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصة تنفيذ هذا القانون وان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الخميس: سنتصدى لأي محاولة لزيادة الأعباء على المواطنين

أكد النائب علي الخميس أن أهم أولوياته خلال الفترة المقبلة تتمثل في التصدي لبعض القرارات الحكومية التي تمس المواطن مباشرة مثل قضية رفع الدعوم مؤكدا ضرورة أن تعمل السلطتان على تخفيف الأعباء على المواطنين وليس زيادتها وطالب الحكومة في هذا الصدد بالعمل على وقف الهدر الكبير في مختلف المرافق العامة والمشاريع الحكومية.

ومن جهة أخرى قال الخميس في لقاء لبرنامج نبض اللجان على تلفزيون المجلس إن الرقم الكبير الذي حققه في الانتخابات التكميلية الدائرة الثالثة جاء نتيجة اقتناع الناخبين بمشروعه الانتخابي المعتدل الذي نبذ الخطابات السياسية المتطرفة موجها الشكر لجميع أبناء الدائرة الثالثة من صوت له منهم ومن لم يصوت وقدم وعوده للجميع بأن يجتهد خلال الفترة المتبقية من عمر المجلس لتحقيق ما يطمح إليه المواطنين.

وأضاف الخميس أن أول يوم له تحت قبة عبدالله السالم ناقش أهم النقاط التي كان يركز عليها في البرنامج الانتخابي وهو أمن الكويت والخليج وأوضح أن طرحه خلال الجلسة اعتمد على أولوية الملف الأمني باعتباره ملفا أساسيا مشددا في هذا الصدد على أهمية التصدي للخطابات السياسية المتطرفة.

علي الخميس

وفيما يتعلق بتزكيته في ثلاث لجان برلمانية توجه الخميس بالشكر إلى أعضاء المجلس لتزكيته وقال إن تركيزه كان ينصب على المشاركة في اللجنة التشريعية والقانونية بحكم تخصصه غير أن أحد الزملاء قدم مقترحا بالتزكية في 3 لجان وتم قبول المقترح من بقية النواب مشيرا إلى أن امتناعه عن التصويت على مشروع إلغاء الرقابة المسبقة على المشاريع السكنية جاء من باب الأمانة مع ناخبيه من خلال التصويت عن قناعة تامة في حين أنه لم يطلع على المشروع الذي كان محل التصويت جيدا أثناء التصويت ولذلك امتنع عن التصويت بالقبول أو الرفض.

ومن جهة اخرى وجه الخميس سؤالا الى الشيخ سلمان الحمود جاء في نصه: نمى لعلمي ان مجموعة من الموظفين من الجالية الايرانية تم انهاء خدماتهم من الشركة الوطنية المتحدة للاعلام قناة العدالة منذ 7 شهور الا انهم مازالوا على كفالة الشركة.

يرجى تزويدي بأسماء العاملين من الجالية الايرانية بقناة العدالة مع صور من عقود العمل؟

تزويدي بصور من انهاء خدمات العاملين من الجالية الايرانية بالقناة؟

تزويدي بصور من الترخيص التجاري لقناة العدالة؟

مطيع يطالب بالإسراع في إنجاز النواقص بالخامسة

اوضح النائب د. أحمد مطيع بأنه استقبل في ديوانه وفدا حكوميا شمل كلا من وزير الأشغال العامة د. علي العمير وبعض وكلاء وزارته المساعدين والقياديين في هيئة الزراعة والثروة السمكية والوكيل المساعد للمرور في وزارة الداخلية وقام النائب بمرافقة الوفد بجولة تفقدية في ارجاء مناطق الدائرة الخامسة للاطلاع على حاجات أهالي الدائرة والنواقص الموجودة في مناطقها.

وذكر مطيع أنه طالب الوفد بضرورة الإسراع في إنجاز هذه النواقص والحاجات الضرورية في مناطق الدائرة حيث طلب تحويل الإشارة الضوئية الواقعة بجانب المستوصف في منطقة الظهر إلى دوار إضافة إلى إصلاح جسر الدائري السابع وامتداداته المتقاطعة مع طريق الملك فهد وتحويله إلى استدارة منعا للزحام وحلا لمشاكل التكدس المروري

كما دعا مطيع إلى تحويل الإشارة بين القطعة الأولى والقطعة السابعة بمنطقة جابر العلي وكذلك الإشارة بين القطعة السادسة والقطعة الثامنة إلى دوار إضافة إلى قيام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالإسراع في تنفيذ الصيانة المتكاملة وإعادة تأهيل الحديقة العامة بضاحية جابر العلي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيزها بالزراعات التجميلية على أن تشمل ممشى دائريا حول الحديقة

د. أحمد مطيع

وعن منطقة ضاحية علي صباح السالم طالب مطيع بضرورة قيام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالإسراع في إنشاء و تنفيذ حديقة عامة متكاملة ومجهزة وتضم خدمات متكاملة خصوصا أن المنطقة قريبة من الحقول والآبار النفطية والعديد من المصانع وبالتالي ترتفع نسبة التلوث وكذلك طالب النائب بستبدال الحواجز الحديدية بحواجز اسمنتية تفصل بين الاتجاهين بطريق الملك عبدالعزيز السريع خلال المسافة بين جسر ميناء عبدالله و جسر ضاحية علي صباح السالم وكذلك استحداث دوار في ضاحية علي صباح السالم بين القطع 1-3-7 بجانب ثانوية البنات

وبشأن منطقة الوفرة والنويصيب ناشد مطيع بفصل كل طريق من الطرق أرقام 500-600-700-800 إلى طريقين و توسعة تلك الطرق و تقسيمها إلى حارات و تركيب أعمدة إنارة

وطالب بالاستعجال في تنفيذ و عمل طريق للشاحنات من جسر ميناء عبدالله مع طريق الملك فهد باتجاه منطقة الدراكيل و النفايات بديلا لحركة الشاحنات على طريق الوفرة 306 وذلك حرصا على سلامة المواطنين وتجنبا للازدحامات المرورية

كما طالب بإنشاء استدارة بمنطقة الصباحية أمام صالة الصباحية وكذلك صيانة وإصلاح وفتح الاستدارات المغلقة المنحدرة من جسر الصباحية والاحمدي باتجاه طريق خادم الحرمين الشريفين (الملك فهد)

المعيوف يسأل الصانع عن أوجه صرف الميزانية من بند الوقف

عبدالله المعيوف

قدم النائب عبدالله المعيوف سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع قال فيه :تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في كل عام مالي باعتماد ميزانياتها وعليه يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي :

- صورة ضوئية عن الميزانية المالية لبند الوقف للعام 2015/2014

- كشف مفصل بأوجه صرف الميزانية من بند الوقف منذ تسلمكم الحقيبة الوزارية وحتى تاريخ السؤال؟

- كشف مفصل للمكافآت الشهرية التي تم صرفها للموظفين حسب الوظيفة وطبيعة العمل كل على حدة؟

- كتاب من اللّجنة الشرعية في الأمانة العامة للأوقاف لكل حالةٍ على حدى يبين رأيها في المصروفات

كما وجه المعيوف سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع جاء فيه:نما إلى علمي ترشيح ثلاثة أشخاص من قبل الوزير الصانع لشغل منصب الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف وكان أحدهم من أبناء الوزارة وآخران من خارجها وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

أولاً: فيما يتعلق بالمرشح الأول وهو من موظفي الأمانة العامة للأوقاف

- صورة ضوئية من السيرة الذاتية

- كشف بكافة الملاحظات والمخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة على المرشح الأول للعامين 2013/2014 -2014/ 2015

- ملاحظات وتقارير ومراسلات الجهات الرقابية الأخرى(جهاز متابعة الأداء الحكومي مراقبوا التوظيف المراقبون الماليون) للعامين 2014/2013 2015/2014

- صورة ضوئية بكافة الشكاوى والتظلمات المقدمة من العاملين في الأمانة العامة للأوقاف على شخص المرشح

- قام ديوان المحاسبة بتسجيل ملاحظات ومخالفات على شخص المرشح يرجى تزويدي بنسخة ضوئية منها وبالإجراء الذي اتخذ من معاليكم في هذا الصدد

- إن وجد وهل قام معاليكم بتطبيق أي من العقوبات على المرشح بعد ورود ملاحظات ومخالفات سجلها ديوان المحاسبة على المرشح فيما يتعلق بقيام المرشح بالدعم لإحدى الجمعيات الخيرية خلافا لقرار اللجنة الشرعية في رحلة حفاظ المدينة الثامنة

- ما السند القانوني الذي تم الارتكاز عليه من قبلكم ودفعكم لتقديم الموظف المذكور كمرشح أول لشغل وظيفة الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف؟

ثانيا : المرشح الثاني لمنصب الأمين العام وهو من خارج الأمانة العامة للأوقاف والذي يعمل حاليا مستشارا لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وهو عضو مجلس إدارة هيئة طباعة القرآن والسنة النبوية والعناية بعلومها :

- صورة ضوئية من السيرة الذاتية

- صورة ضوئية لكتاب من التأمينات الاجتماعية تبين موقف المرشح إن كان متقاعدا أم مازال على رأس عمله سواء في إحدى القطاعين العام أو الخاص

- هل كان هذا المرشح مديرا لحملاتك الانتخابية والتي خضتموها للمجلس الحالي

- صورة ضوئية عن الكتاب الصادر من قبلكم بتعيين المذكور مستشارا لكم

- تقرير مفصل عن اللجان والفرق التي ترأسها المرشح لهذا المنصب والمهام الرسمية التي أوكلت له وتمت الموافقة عليه من قبلكم ووجهات السفر والمخصصات المالية وطبيعة كل مهمه على حدة

- كشف تفصيلي عن كافة المكافآت التي يتقاضاها مستشاركم سواء على بند التكليف أو أي بنود أخرى

- هل هناك صلة نسب أو قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية بين المرشح ومعاليكم

ثالثا: المرشح الثالث لمنصب الأمين العام وهو من خارج الأمانة العامة للأوقاف والذي كان يعمل مراقبا في وزارة المالية :

- صورة ضوئية من السيرة الذاتية

- صورة ضوئية لكتاب من التأمينات الاجتماعية يبين موقف المرشح إن كان متقاعدا أم مازال على رأس عمله سواء في أحد القطاعين العام أو الخاص

- هل سبق ترشيح المذكور من قبلكم سابقا لنفس المنصب وتم رفضه من قبل ديوان مجلس الخدمة المدنية إن كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من كتاب الديوان.

أبل : ما إجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس في التطبيقي؟

دخليل أبل

وجه النائب دخليل أبل سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د بدر العيسى طالب فيه إفادته وتزويده بما يلي :

- ما الإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء هيئة التدريس في هيئة التدريب بكليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على النظام المتبع بهذا الشأن

-هل قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتعيين أو ندب كلي لأي من أعضاء هيئة التدريب بكليات ومعاهد الهيئة إلى كادر أعضاء هيئة التدريس؟ إذا كانت الاجابة بنعم – يرجى تزويدي بمحاضر لجنة التعيينات بالأقسام العلمية وموافقات لجنة التعيينات بكليات ومعاهد الهيئة مع كشف يتضمن أسماء المعينين والمسميات الوظيفية والشهادة العلمية وسنة التخرج والدرجة العلمية ومكان التخرج مع بيان إذا كانوا حصلوا على الشهادة الأكاديمية عن طريق تفرغ دراسي كامل أو بعثة دراسية أو وهم يؤدون وظائفهم وعلى رأس عملهم

- هل قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خلال السنة المالية (2013-2014) وحتى تاريخ طرح هذا السؤال بتعيين أي من المتقدمين في الأقسام العلمية ممن تم رفضهم من قبل لجان التعيينات في الأقسام العلمية ولجان التعيينات في الكليات؟ إذا كانت الإجابة بنعم – يرجى تزويدي بكشف بأسمائهم وتخصصاتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية وشهاداتهم العلمية وسنة التخرج والدرجة العلمية ومكان التخرج مع بيان إذا كانوا حصلوا على الشهادة الأكاديمية عن طريق تفرغ دراسي كامل أو بعثة دراسية أو وهم يؤدون وظائفهم وعلى رأس عملهم.

الجيران يثمن موقف الخالد في اجتماع وزراء الداخلية العرب

دعبدالرحمن الجيران

ثمن النائب دعبدالرحمن الجيران عاليا موقف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في اجتماع تونس لوزراء الداخلية العرب وتأكيده أن المواجهة الفكرية للارهاب أمضى سلاح لدحره ومحاصرته وتوضيح الخالد لموقف الكويت المبدئي برفضه إلغاء عقوبة الاعدام لمروجي المخدرات والاصرار على عدم السماح بتعاطي انواع معينة من المخدرات بأعتبارها نوعا من الحرية الشخصية!

كما ثمن الجيران جهود الخالد المستمرة بدعم اعمال لجنة المناصحة لنزلاء جرائم أمن الدولة بالكويت

ومن جهة أخرى استغرب النائب دعبدالرحمن الجيران ممن وصف بالمانعين لتولي المرأة القضاء بالعقول المتحجرة !

وأضاف: فلو رجع هذا الواصف الى الكتاب والسنة والاجماع والقياس وهذه مصادر التشريع الاسلامي وما سار عليه سلف الامة وهم خير القرون في عدم تولية المرأة سلك القضاء لعلم ان هذا الوصف لامكان له عندهم حيث اقاموا حضارة شهد لها العالم واستمرت لمدة اربعة عشر قرنا من الزمان وحكمت العالم بأسره

وتابع: ولعل التعويل على اجتهادات قليلة واقوال مهجورة ومسايرة لآفة التقليد والجمود هو الذي أوقع من وصف المانعين بالعقول المتحجرة والاولى به الرجوع الى قوله صلى الله عليه وسلم: (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة).

أصدر بيانا استنكر فيه التصريحات المستفزة والمتكررة من دشتي

مجلس الأمة: اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه من يسيء إلى دول مجلس التعاون

خلصت جلسة مجلس الأمة العادية والتكميلية المنعقدة في 1 و2 مارس 2016 إلى نتائج وقرارات عدة أهمها تأدية م. أحمد الجسار اليمين الدستورية وزيرا للكهرباء والماء وتزكية النائب علي الخميس عضوا في لجان التشريعية والمرافق والرياضة محل الراحل نبيل الفضل وذلك بعد تأديته اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة.

وقد وافق مجلس الامة في الجلسة على المداولة الثانية لقانونين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية الذي ينص على اعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات العامة لمدة خمس سنوات والقانون بشأن بتعديل بعض أحكام القانون رقم (53) لسنة 2001 بشأن الإدارة العامة للتحقيقات وأحالهما المجلس القانون إلى الحكومة.

وناقش المجلس 3 طلبات مناقشة بشأن التصريحات المسيئة من النائب د. عبد الحميد دشتي وقرار الحكومة وقف مخصصات العلاج بالخارج والبدون وإلى التفاصيل:

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة العادية العلنية الساعة التاسعة صباح الثلاثاء 1 مارس والتكميلية الساعة الحادية العاشرة صباحا وتمت تلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين عن جلسة 1 و2 مارس وأسماء الغائبين والذين لم يكونوا موجودين الساعة التاسعة صباحا والمنصرفين عن الجلسة الماضية المنعقدة في 9 و10 فبراير الماضي من دون إذن أو إخطار

وتلا الأمين العام مرسوم بتعيين م. أحمد الجسار وزيرا للكهرباء والماء وقد قام الوزير بتأدية اليمين الدستورية حسب المادة 91 من الدستور.

كما أدى عضو مجلس الأمة الفائز في الانتخابات التكميلية بالدائرة الثالثة النائب علي الخميس اليمين الدستورية حسب المادة 91 من الدستور.

ونظر المجلس في انتخاب اعضاء جدد في اللجان التي كان يشغلها النائب الراحل الراحل نبيل الفضل وقد زكى المجلس النائب علي الخميس لعضوية لجان الشؤون التشريعية والقانونية والمرافق العامة والشباب والرياضة.

الرسائل الواردة

نظر المجلس (4) رسائل مدرجة على جدول الأعمال وانتهى إلى القرارات التالية:

تصويت نيابي في الجلسة السابقة

- اطلع المجلس على رسالة حضرة صاحب السمو امير البلاد التي يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الامة على تهنئتهم بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الخامسة والعشرين للتحرير .

- اطلع المجلس على رسالة سمو ولي العهد ردا على تهنئة رئيس وأعضاء مجلس الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الخامسة والعشرين للتحرير.

- اطلع المجلس على رسالة رئيس مجلس الشورى السعودي التي يشكر فيها رئيس المجلس والمجلس الموقر على الموقف المشرف لرئيس المجلس خلال مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اعتراضا على الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الشورى الإيراني فيما تعلق بالمملكة العربية السعودية.

- وافق المجلس على تكليف اللجان بسرعة انجاز تقارير عن الاقتراحات ومشروعات القوانين المتعلقة بالخطة التشريعية للمجلس لدور الانعقاد الحالي وذلك حسب الكشف المرفق والمتضمن (17) مشروعا واقتراحا بقانون.

الأسئلة البرلمانية

نظر المجلس بند الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور في الجلسة وكانت كالتالي:

سؤال للنائب عدنان عبد الصمد لوزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع عن إفادته عن مدى صحة عن شبهة تزوير في المحكمة الكلية قائلا إن السؤال مر عليه أكثر من سنة ولم نعرف ماذا حدث في تلك القضية وقال الوزير لقد تمت إحالة القضية إلى محكمة الجنايات وأصبحت في عهدة السلطة القضائية.

سؤال للنائب د يوسف الزلزلة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح عن سبب عدم قيام البنوك بشمول من أعاد جدولة دينه بصندوق الاسرة وتمنى النائب تطبيق القانون وتعليمات البنك المركزي في هذا الشأن

سؤال للنائب سعد الخنفور وقال إنه لم يتسلم إجابة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية عن سؤاله بشأن نية الوزارة برفع او خفض نسبة الدعم الحكومي لبعض السلع الضرورية.

الجسار يؤدي اليمين الدستورية أمام المجلس وزيرا للكهرباء والماء

سؤال للنائب صالح عاشور لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله عن العقود والمناقصات الخاصة بالقريه التراثيه بمنطقة الشرق قائلا: لقد مر على التاريخ المحدد لافتتاح هذا المشروع 12 عاما ولم تحقق الحكومة في أسباب هذا التأخير كما أن وزير المالية يرفض تزويدنا بعقد إنشاء القرية التراثية وعقب عليه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بأن السؤال موجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وفي الوقت نفسه يحملني مسؤوليه عدم الرد وعلى النائب أن يوجه سؤالا إلى ومستعد للرد عليه.

سؤال للنائب د خليل أبل لوزير التربية وزير التعليم العالي د بدر العيسى لإفادته عن التكلفة السنوية للطالب في مرحلة التعليم الجامعي وفي مراحل الدراسات العليا قائلا إن الرد لم يتضمن كلفة الطالب وسأعيد توجيه السؤال مع سؤال آخر عن مدى ربط التخصصات التعليمية بسوق العمل وتوجيه سؤال أيضا إلى وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وعقب عليه وزير التربية والتعليم العالي بقوله: نحن مستعدون لإعادة الجواب عن أي سؤال إذا كانت كانت الإجابة فيها نقص.

سؤال للنائب د محمد الهدية لوزير التربية وزير التعليم العالي لافادته بقرارات ومحاضر لجان التحقيق بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ عام 2009 ووجه النائب الشكر إلى الوزير على تعاونه وإزالة جميع الأسباب التي قدمت السؤال من أجلها.

سؤال للنائب د عودة الرويعي لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله عن جميع أنواع الدعم الحكومي المقدم للسلع والمنتجات والوقود كافة وقال النائب دائما تقدم الحكومة معلومات غير دقيقة وهناك الكثير من مواطن الهدر يمكن القضاء عليها قبل اللجوء إلى الدعوم.

سؤال للنائب د عبد الرحمن الجيران لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عن الجرائم الأكثر انتشارا في المجتمع الكويتي وقد حذر النائب

التتمة ص08

17 مشروعا طالب المجلس باستعجالها من اللجان البرلمانية

وافق المجلس على رسالة لجنة الأولويات بشأن طلب المجلس من اللجان البرلمانية استعجال تقاريرها عن المشروعات والاقتراحات بقوانين التالية:

مشروع قانون لدى لجنة المرافق العامة بشأن تعديل القانون رقم 5 لسنة 2005 في بلدية الكويت.

مشروعان واقتراحان بقانون لدى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بشأن حقوق الملكية الفكرية والبحث العلمي (حقوق المؤلف) وتنظيم اتحادات الطلبة.

مشروعات واقتراحات بقوانين لدى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن المشتريات والمناقصات العامة وتعديل بعض أحكام القانون رقم (79) لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية ومقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وتعديل قانون مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية رقم (6) لسنة 2008 .

مشروعات واقتراحات بقوانين لدى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بشأن تنظيم الاجتماعات والمواكب العامة وتعديل القانون رقم 1962/11 في شأن جوازات السفر وتعديل بعض أحكام القانون رقم 1968/23 في شأن نظام قوة الشرطة وتعديل القانون رقم 1962/65 في شأن تنظيم السجون.

مشروعات واقتراحات بقوانين لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن تعديل مرسوم بقانون رقم 1959/5 بشأن قانون التسجيل العقاري وإنشاء هيئة الفتوى والتشريع وتنظيم القضاء والعلاج في الخارج وتنظيم حق الإضراب عن العمل للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص وتجريم الجماعات الإرهابية والجنسية الكويتية فيما يتعلق بسحب الجنسية إذا استدعت المصلحة العامة.

الغانم: المجلس يرفض أي ممارسات تهدد أمن دول الخليج

تتمة المنشور ص07

من انتشار الفكر المتطرف ويجب مواجهته وعقب عليه وزير الإعلام بقوله إن مجلس الوزراء أطلق خطة لمواجهة العنف الشبابي بمشاركة عدة وزارات ومؤسسات في منتصف 2013 وفي اجتماعه الأخير أكد وزير الداخلية أن الجريمة في الكويت انخفضت بنسبة 9 % .

سؤال للنائب عبد الله المعيوف لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح عن أوضاع أبناء ادارة الحضانة العائلية وقال النائب لم يأت الجواب بالرغم من مرور سنة ولقد قدمت 11 سؤالا الى وزير العدل وزير الاوقاف منذ شهر ولم يرد على اي منها حتى الآن وطالب النواب بجواب عن حقيقة منح جمعية الإصلاح الاجتماعي امتيازات لإقامة مبان ومدارس وعقب عليه وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د علي العمير بقوله : يجب أن توجه أسئلة بشكل لائحي حتى تتم الإجابة عنها.

إلغاء الرقابة المسبقة

وافق المجلس على المداولة الثانية بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 الذي ينص على اعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات العامة لمدة خمس سنوات وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

التحقيقات

وافق المجلس على المداولة الثانية بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (53) لسنة 2001 بشأن الإدارة العامة للتحقيقات ويقضي الاقتراح بأن يسري عليهم ما يسري على نظرائهم بالنيابة العامة من مكافآت ومميزات مالية او عينية اخرى اثناء الخدمة او عند انتهائها سواء كان مصدرها القانون او اللوائح او القرارات وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

الحماية النووية

وافق المجلس على المداولة الثانية بشأن قانون بالموافقة على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وأحال المجلس القانون إلى الحكومة وتهدف الاتفاقية إلى إعطاء الحق لجميع الدول في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السليمة مثل تحلية المياه و توليد الطاقة ومعالجة الأمراض وقد قال النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد إن توقيت الموافقة على هذه الاتفاقية مهم للغاية قبل القمة القادمة للطاقة في 28 مارس الجاري المقررة في واشنطن لأنه يبرز للعالم اهتمام دولة الكويت باستخدام الطاقة النووية السلمية.

ميزانية التسليح

وافق المجلس على مشروع القانون بشأن الإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام وفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/2015 وأحال المجلس القانون إلى الحكومة وفي هذا الشأن أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح أن جميع عقود وزارة الدفاع خاضعة للقنوات الرقابية من قبل ديوان المحاسبة والفتوى والتشريع وتدقق من المراقبين الماليين وبالنسبة لمبلغ الثلاثة مليارات دينار سيصرف على عشر سنوات.

جانب من الجلسة السابقة

تصريحات دشتي المسيئة للمملكة العربية السعودية

نظر المجلس طلبا موقعا من 27 نائبا لمناقشة تصريحات النائب د عبدالحميد دشتي ومواقفه المعادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتكرار تصريحاته المستفزة وقد أجمع نواب مجلس الأمة ومنهم رئيس المجلس على ادانة واستنكار تصريحات دشتي وطالبوا بمحاسبته على تصريحاته المتكررة والعدائية ضد دول مجلس التعاون الخليجي فيما طالب النواب بتطبيق قانون الوحدة الوطنية على الجميع وبأن تكون هناك مسطرة واحدة وعدم تمييز في كل من يسيء إلى الدول الشقيقة والصديقة.

وقد أكد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جدية وحزم الحكومة الكويتية باتخاذ الاجراءات القانونية تجاه كل من يسيء الى علاقات دولة الكويت بالمملكة العربية السعودية والدول الشقيقة موضحا أن كل ما تتخذه الحكومة من اجراءات ينطلق من الدفاع عن الكويت أولا قبل أن يكون دفاعا عن الأشقاء في السعودية أو اي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي وعقب المناقشة أصدر مجلس الأمة بيانا يستنكر فيه اساءات النائب دشتي للمملكة العربية السعودية.

مخصصات العلاج في الخارج

ناقش المجلس طلبين قدمهما 19 نائبا بشأن مخصصات العلاج في الخارج وقد أكد النواب خلال النقاش وقف العمل باللائحة الجديدة للعلاج بالخارج والعدول عن قرار الحكومة بشأن المخصصات المالية للمرضى ومرافقيهم وإيقاف تنفيذه حتى تتم دراسته في اللجنة الصحية البرلمانية

صباح الخالد: الحكومة جادة وحازمة في معاقبة المسيئين لعلاقات الكويت بالدول الخارجية

وأن تتحمل الحكومة نفقات السكن للمرضى لاسيما في الدول الاوروبية والهدر المالي في العلاج بالخارج يرجع إلى العلاج السياحي بإيفاد غير المستحقين من المرضى على حساب المستحقين منهم.

وشدد النواب على ضرورة تطوير العمل في المكاتب الصحية الخارجية وتقليص طول الدورة المستندية والمراسلات مابين المستشفيات وادارة العلاج بالخارج في الكويت والجهات المعنية وكذلك تطوير المرافق والرعاية الصحية في التخصصات الطبية النادرة في البلاد.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة بالإنابة الشيخ محمد عبدالله إن أحد الأسباب الرئيسية لإصدار قرار جديد لتحديد مخصصات مرضى العلاج في الخارج هو التماشي مع سياسة الدولة الحالية في إعادة النظر بالامتيازات المالية ومحاولة ترشيدها بالشكل المناسب وكشف أن حالات العلاج في الخارج حسب الإحصاءات تعدت الـ 7 آلاف حالة العام الماضي مبينا أن القرار حدد آلية إيفاد المرضى للعلاج في الخارج من خلال لجنة تخصصية.

من جانبه قال وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د علي العمير إن الحكومة ستدرس التوصيات المقدمة وفق اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وتتخذ القرار المناسب بشأنها فيما يحقق فائدة المواطن وبالنسبة للائحة العلاج في الخارج فهذا من اختصاص وزارة الصحة ولايحق لأي نائب التدخل في أعمال وزارة الصحة.

وعقب انتهاء النقاش انتهى المجلس إلى الموافقة على التوصيات التالية:

إحالة موضوع العلاج في الخارج وما دار من نقاش إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية لإعداد تقرير بشأنها وإحالته للمجلس خلال اسبوعين قبل الجلسة المقررة في 15 مارس الجاري.

أن توقف الحكومة العمل باللائحة الجديدة وكل ما يتعلق بمخصصات العلاج بالخارج والعودة إلى الوضع السابق وذلك لحين تقديم اللجنة الصحية البرلمانية تقريرها.

ترجع مخصصات المريض والمرافق كما كانت (75) دينارا و(50) دينارا للمرافق.

إعادة النظر في طريقة تحديد المواعيد مع الأطباء بالخارج بحيث تكون سريعة على أن يتحمل جميع الفحوصات سواء المخبرية أو الأشعة في الكويت وتجهز جميع التقارير التي تساعد على الإسراع

التتمة ص09

مجلس الأمة يصدر بيانا يستنكر فيه إساءات دشتي للسعودية

أصدر مجلس الأمة بيانا ضد تصريحات النائب عبدالحميد دشتي وإساءته إلى السعودية نصه كالتالي:

إيمانا منا بواجباتنا الوطنية ومسؤولياتنا الدستورية نؤكد أن مجلس الأمة يرفض ويدين بشكل تام وشديد أي تصريحات أو ممارسات أو سياسات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة تمس أو تسيء أو تهدد سيادة واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة تلك الموجهة للمملكة العربية السعودية الشقيقة.

ويؤكد المجلس رفضه للتصريحات التي أطلقها النائب عبدالحميد دشتي في أكثر من موقف والتي تتقاطع مع مصلحة الكويت العليا وتوجهاتها الرسمية والشعبية فالمملكة العربية السعودية هي الشقيقة الكبرى للكويت وعمقنا الاستراتيجي والحصن الحصين للكويت من بعد الله ضد الأخطار التي تتربص بالكويت من أعدائها كما يشترك البلدان في أواصر من المودة والمحبة والمصير المشترك والعلاقات المتجذرة منذ القدم حيث نرتبط معهم بأكثر من رابط متين أخوى وقوي كما ترتبط القيادتان بروابط وثيقة اخوية لذلك نؤكد رفضنا للتعرض للمملكة السعودية الشقيقة وامنها وسيادتها خاصة في ظل التحديات الكبرى التي تواجهها السعودية في الداخل والخارج وتعرضها لموجة من الهجمات الارهابية وجماعات الفكر الضال المتكررة حيث إنه حتى بلده الكويت التي ينتمي لها ويفترض أن يدين لها بالولاء لم تسلم منه ومن إساءاته.

ويشدد مجلس الامة في هذا السياق على ضرورة صون الوحدة الوطنية كصمام أمان لوطننا الكويت في ظل المتغيرات والتحولات الجارية كما يشدد على أن حفظ النسيج الاجتماعي ورص الصفوف هو استحقاق مقدس وواجب وطني وأن العبث بالامن الوطني هو خط أحمر لن يسمح لاي كان بتجاوزه وتخطيه.

وباعتزاز نستذكر ما قام به الأخ رئيس مجلس الأمة من موقف تلقائي ومبدئي شجاع منسجم مع التوجه الرسمي والشعبي للدولة واعتراضه على ما جاء في كلمة رئيس مجلس الشورى الايراني فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية أثناء مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في بغداد موضحا أنه إذا كان الوفد السعودي غير موجود في المؤتمر وأنه شخصيا والوفد الكويتي يمثلون السعودية.

وعليه يطالب المجلس الحكومة باتخاذ كل الإجراءات القانونية العاجلة تجاه مثل هذه الاساءات ووضع حد نهائي لضمان عدم تكرارها مستقبلا مع موافاة المجلس بكل الخطوات والإجراءات والتطورات في هذا الشأن والتي من شأنها تعزيز العلاقات الوثيقة بين دول المنظومة الخليجية كما ستحافظ على هذا الكيان الخليجي وتعمل على صيانة اهدافه المرجوة نحو مزيد من الحماية والأمن والاستقرار لمزيد من النماء والازدهار لدول المنظومة ورخاء شعوبها.

تكليف الصحية دراسة مخصصات العلاج بالخارج وإعفاء السكنية من الرقابة المسبقة

تتمة المنشور ص08

في علاج المرضى.

تعيين موظفين كويتيين في المكاتب الصحية وتدريبهم على التعامل مع الجمهور وتدريبهم أيضا على التعاملات الرسمية مع القطاعات المختلفة في الدول التي يعملون فيها.

التنسيق مع السفارات والمكاتب الصحية والمستشفيات بحيث إن كانت ستطول فترة الانتظار يرجع المريض إلى الكويت خلال الفترة الطويلة للانتظار ويرجع قبل موعده بيومين.

الاستعانة بالأطباء المختصين في جميع دول العالم للحضور للكويت ومعالجة كل المرضى المعنيين وكذلك الاستعانة بالفرق الطبية التخصصية العالمية

التركيز على جعل الكويت مركزا للعلاج السرطان وزراعة الأعضاء والاستعانة بالأطباء من الدول المتقدمة بعلاج هذه الأمراض وبعد ذلك التركيز على أن تكون الكويت مركزا طبيا متقدما في علاج العظام.

فتح مراكز العلاج بمستشفيات عالمية معروفة لتكون لها فروع في الكويت كما هي الحال في بعض دول الخليج.

حضور نيابي في جلسة 1 مارس

إحالة دراسات ديوان المحاسبة بخصوص العلاج بالخارج إلى اللجنة الصحية للاستفادة منها.

معالجة أوضاع غير محددي الجنسية

ناقش المجلس طلبا نيابيا بمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية واستيضاح سياسة الحكومة بهذا الشأن وطالب النواب الحكومة بتجنيس المستحقين من فئة المقيمين بصورة غير قانونية خاصة أبناء الشهداء وابناء اقارب الكويتيين وابناء العسكريين وحملة احصاء 1965 ومنحهم الاولوية في التعيين في المؤسسات العسكرية والحكومية وفي القطاع الخاص بعد الكويتيين فضلا عن صرف البطاقة الأمنية لمن لم يشملهم التجنيس واعطائهم حقوقهم الانسانية والاجتماعية الاساسية وحق التعليم والرعاية الصحية وإلغاء القيود الأمنية واقتصارها على الفرد نفسه وعدم تحميله اي قيود امنية موجود على احد افراد اسرته او اقاربه.

وقد أعلن وزير الأشغال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د علي العمير خلال رده على ملاحظات الأعضاء عن رفع كشف بعدد من مستحقي التجنيس إلى مجلس الوزراء لدراسة الأسماء مشيدا بدور الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية مشيرا الى استمرار دور الجهاز في رعاية من عدلوا أوضاعهم واظهروا جنسياتهم الأصلية.

وانتهى النقاش إلى تقديم 8 توصيات لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لكن حال عدم توافر النصاب دون التصويت عليها وأجلت تلاوتها للجلسة المقبلة.

الخميس يؤدي اليمين الدستورية والمجلس يزكيه عضوا للجان التشريعية والمرافق والرياضة

12 تقريرا يرفعها المجلس من جدول الأعمال

وافق المجلس على مقترح برفع التقارير التالية من جدول الأعمال:

- التقرير السابع للجنة حماية الأموال العامة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1993م بشأن حماية الأموال العامة

التقرير الثالث للجنة الإسكانية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مدينة صباح الأحمد المتطورة.

- التقرير الرابع للجنة الإسكانية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون في شأن توفير وحدات وشقق سكنية في المناطق الحضرية.

- التقرير الرابع عشر للجنة المرافق العامة عن الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مطار دولي خارج حدود المناطق السكنية.

- التقرير الرابع للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد عن الاقتراحات بقوانين بشأن التشجيع على حفظ القرآن الكريم.

- التقرير الثامن عشر التكميلي للتقرير العاشر للجنة الشؤون الخارجية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بشأن حظر التعامل مع الكيان الصهيوني.

- التقرير السادس عشر للجنة الشؤون الخارجية عن الاقتراح بقانون في شأن إلتزام الأشخاص الاعتبارية الوطنية والعربية والأجنبية في دولة الكويت بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

-التقرير الحادي والثمانون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشأن إنشاء هيئة عامة مستقلة لرؤية هلال شهر رمضان وهلال شهر شوال.

- التقرير التاسع والأربعون للجنة المرافق العامة عن الاقتراح بقانون في شأن إنشاء وإدارة وتشغيل المنشآت النووية للأغراض السلمية.

- التقرير السابع والعشرون بعد المئة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون في شأن تجريم ممارسة أعمال السحر والشعوذة.

- التقرير الثامن والستون للجنة المرافق العامة عن الاقتراحات بقوانين في شأن عدم جواز قطع المياه والتيار الكهربائي عن المشتركين إلا بعد صدور حكم قضائي وبإضافة مادة جديدة برقم (3 مكررا) إلى القانون رقم (48) لسنة 2005م بشأن تسوية المبالغ المستحقة على المواطنين المترتبة على استهلاكهم للكهرباء والماء.

- التقرير الأول للجنة المرافق العامة عن الاقتراحات بقوانين بشأن إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث.

كما وافق المجلس على إعادة التقرير التاسع عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن المرسوم بالقانون رقم(12) لسنة 2008 م بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم(16) لسنة 1960م إلى اللجنة لمزيد من الدراسة

ووافق المجلس على إحالة كتب الحكومة المدرجة على جدول الأعمال إلى اللجان التالية:

- إحالة كتاب وزير التربية وزير التعليم العالي بشأن طلب تشكيل لجنة تحقيق حول تكرار حالات وفيات العمال في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية (الشدادية) إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد.

- إحالة كتاب وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مرفق به تقرير عقد محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى إلى لجنة حماية الأموال العامة

- إحالة كتاب وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مرفق به رد الحكومة بشأن تقريري لجنة التحقيق في تجاوزات هيئة أسواق المال رقمي (1و2) إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

تكليف الصحية دراسة مخصصات العلاج بالخارج وتوصية بإيقاف العمل بالقرار

10 توصيات للجنة الميزانيات بشأن ميزانية التسليح الاستثنائية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروع قانون بشأن الإذن للحكومة في أخذ مبلغ من الاحتياطي العام وفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/2015 وهي كالتالي:

1 - ضرورة توفير لائحة تنظيمية ذات ضوابط مهنية مقبولة بهدف إحكام الرقابة المالية والإدارية على ميزانية التسليح الاستثنائية مع إعطائها المرونة اللازمة للتنفيذ ضمن الإطار المنظم لقواعد تنفيذ ميزانية التسلح الاستثنائية مع إعطائها المرونة اللازمة للتنفيذ ضمن الإطار المنظم لقواعد تنفيذ الميزانية للحيلولة دون تكرار شبهات ومآخذ صفقات التسلح السابقة كـ (المدفع الأمريكي بلادين وصواريخ سي سكوا البريطانية للقوة البحرية الكويتية والمدفع الصيني والزوارق الفرنسية ومدرعات وارير البرية وطائرتي الشحن وصفقة الرفال).

2 - قيام كل من وزارة الدفاع ومجلس الدفاع الأعلى بإجراء الدراسات الكافية والتخطيط المسبق والتنسيق الكامل بين الإدارات المختلفة بالوزارة قبل إبرام العقود الخاصة بالتسليح والتعزيز العسكرية لتلافي أوجه القصور التي شابت العديد من التعاقدات السابقة

3 - إخضاع الاتفاقيات والعقود المبرمة بشأن التسليح والمعدات العسكرية لرقابة الاجهزة الرقابية بالدولة.

4 - ضرورة تضمين نفس العقود الموقعة لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية بالحد الأدنى لمخزون قطع الغيار الذي يكفي لعمليات الصيانة الدورية لمدة خمس سنوات أو لمدة ربع العمر الافتراضي لتلك المعدات أيهما كما هو متبع في مثل هذه العقود.

5 - تضمين كافة عقود التسليح بشروط جزائية وضمانات كافية تكفل حق الدولة في استيفاء كافة الحقوق من قبل الغير وتضمن حسن تنفيذ التعاقدات بالمواصفات الفنية المطلوبة وفي المواعيد المحددة.

6 - الالتزام بتطبيق أحكام القانون رقم 25 لسنة 1996 بشأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة.

7 - ضرورة الفحص الفني وبذل العناية المهنية الفائقة من قبل المختصين في وزارة الدفاع لكشف وتجربة كفاءة وفعالية الأسلحة والمعدات والأنظمة العسكرية المشتراة ومدى مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة من قبل الوزارة قبل تسلمها تسلما نهائيا.

8 - ضرورة العمل على تهيئة الأماكن العسكرية اللازمة لتخزين الاسلحة والمعدات والأنظمة العسكرية المشتراة حفاظا على كفاءتها وفعاليتها وجاهزيتها وضمانا لعدم تلفها للحيلولة دون تكرار المآخذ التي شابت عمليات التخزين العسكرية سابقا.

9 - التأكيد على قيام جهاز المراقبين الماليين بالتدقيق المسبق على كشوف الصرف لعقود التسلح وفق المتطلبات الرقابية والتنظيمية للتحقق من سلامة الصرف وفق القواعد المنظمة لتنفيذ الميزانية ومتطلبات الجهات الرقابية.

10 - إرفاق بيان مالي تفصيلي موضحا فيه توزيع المبالغ المقدرة ميزانية التسلح محل التنفيذ للسنوات العشر القادمة وبيان المنصرف الفعلي منها وذلك ضمن المذكرة الإيضاحية لميزانية وزارة الدفاع ابتداء من السنة المالية 2017/2016.

أكدوا أنهم ناقشوا هموم وشجون المواطنين في جلستي الثلاثاء والأربعاء

نواب: العلاج بالخارج للمستحقين فقط

أوضح نواب ان مجلس الامة ناقش في جلستي الثلاثاء والاربعاء الماضيين هموم وشجون المواطنين وتم الاستفاضة في توضيح الحقائق التي كان هدفها الاساسي هو الدفاع عن مكتسبات المواطن وعدم المساس بها واشاروا الى ان الجلسة تصدت لقضيتين شعبيتين مهمتين تمس شريحة كبيرة من المواطنين أولاهما قضية العلاج بالخارج وطلب النواب من الحكومة تدارس الأمر مع اللجنة الصحية في المجلس لبيان الحقائق وتصحيح الأوضاع المقلوبة أو المغلوطة والثانية تتعلق بقضية فئة البدون. والكل كان يدعو إلى إنصاف هذه الفئة ومواجهة الجميع بالحقائق الدامغة التي توضح المستحق من غير المستحق.

قال النائب عادل الخرافي أمين سر المجلس إن الجلسة دارت حول شؤون وشجون المواطنين فضفض فيها النواب عما بداخلهم بشأن أمرين مهمين الأول هو قضية العلاج بالخارج وقضية الضمان الصحي وكفاءته في الكويت وهي مادة من مواد الدستور تتعلق بمستوى الرعاية الطبية والعلاج بالخارج وقد وصلنا إلى توصيات نرجو أن يكون فيها نوع من الحكمة والترشيد وفيها أيضا حرص على كرامة المواطنين وصحتهم.

أما الموضوع الثاني فهو قضية البدون وأيضا طرح النواب فيها أمورا كثيرة وفي النهاية رفعت الجلسة لعدم اكتمال النصاب وستستكمل في الجلسة المقبلة.

واعرب النائب عدنان عبدالصمد عن رضاه عن الجلسة وقال إن الجلسة كانت جيدة تناولت قضيتين مهمتين تشغلان المجتمع الكويتي أولاهما قضية العلاج بالخارج وقد أخذت حقها من المناقشة المستفيضة وكان الاهتمام بها خاصة فيما يتعلق بالقرارات المتخبطة من جهة الحكومة بدليل أنهم كل يومين يغيرون في قرار المخصصات مرة 150 دينارا ثم ينزلون إلى 75 ثم إلى 45 وكذلك الحال بالنسبة للمرافق اليوم فيه مرافق غدا ما في مرافق فواضح من القرارات الحكومية أنها غير مدروسة دراسة حقيقية جادة بدليل أن الحكومة لديها نية في إعادة النظر في مثل هذه القرارات نتيجة لردود الفعل الشعبية المتمثلة في اعتراض النواب على مثل هذه القرارات.

نعم هناك تضخم ومبالغة في المبالغ التي تصرف للعلاج بالخارج وهناك تطور رهيب جدا في المبالغ والجهات المرسلة ولذلك الترشيد يجب أن يكون ضمن ضوابط حقيقية وموضوعية بحيث نمنع تماما ما يطلق عليه العلاج السياحي والكل يعترف بأن هناك أناس لا يستحقون العلاج بالخارج ولكنهم يذهبون بطريقة أو بأخرى ويتم تمديد فترة العلاج خاصة خلال الصيف مما يعني أن القضية ليست قضية علاج إنما قضية سياحة.

هذا في الوقت الذي فيه أناس مستحقون ويفترض أن يرسلوا للعلاج بالخارج لكن لا يتمكنون من ذلك لعدم وجود واسطة لهم فهؤلاء يجب أن يذهبوا ولهم الأولوية.

أيضا هناك مبالغة في تكاليف العلاج بالخارج فالمستشفيات الخاصة في لندن وحتى في أمريكا وفي الدول الغربية عموما يسألون المريض هل العلاج على حسابكم ام على حساب الحكومة؟ فإذا كان العلاج على حساب الحكومة تكون التكاليف أكثر مما لو كانت على الحساب الشخصي للمريض.

أيضا قضية الرقابة المالية على المصروفات في المكاتب الصحية مع الأسف ضعيفة جدا ونحن سنركز ونؤكد ضرورة إرسال مراقبين دائمين في المكاتب الصحية في الخارج.

صحيح قد تتكلف الحكومة بعض المبالغ بسبب هؤلاء المراقبين ولكن هذا سيوفر مبالغ كبيرة جدا نتيجة لإحكام الرقابة وأيضا سنطالب بتمكين ديوان المحاسبة من الرقابة وهذا الكلام ليس مجرد تصور من عندي وإنما حسب دراسات لديوان المحاسبة هناك دراسة من 300 صفحة ودراسة اخرى من 185 صفحة ودراسة ثالثة وهذه الدراسات كلها تختص بالعلاج بالخارج وأول ما لاحظته في هذه الدراسات قضية مهمة يسطرها ديوان المحاسبة في تقاريره وهي أن الحكومة لا تأخذ بتوصيات ديوان المحاسبة المدرجة في تقاريره بخصوص العلاج بالخارج فإذا الحكومة لا تأخذ بهذه التوصيات؛ فمن الذي يأخذ بها؟ لذلك يجب إحالة هذه الدراسات التفصيلية والموضوعية والمعمقة من قبل ديوان المحاسبة إلى اللجنة الصحية للاستفادة منها عند إعداد تقريرها وإرساله لمجلس الامة مرة ثانية حتى يكون قرارنا موضوعيا مبنيا على بيانات وأسس وأي أحد من الإخوان يريد الاطلاع على بيانات أو أرقام تخص العلاج بالخارج لعدة سنوات موجودة لدينا.

قضية أخرى مهمة جدا يثيرها ديوان المحاسبة وهي ضرورة التنسيق بين الجهات المختلفة التي ترسل للعلاج بالخارج فلدينا عدة جهات مثل وزارة الصحة بشكل كبير والديوان الأميري ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع وبصورة جزئية وزارة الخارجية والحرس الوطني أما الجهات الأربع الأولى مرصود لها مبالغ وتتطور هذه المبالغ باستمرار وبالتالي لا بد من دراسة موضوعية لقضية العلاج بالخارج على ضوئها يتم إعطاء كل ذي حق حقه.

أما قضية ترشيد الميزانية فهناك مواطن كثيرة للهدر والمبالغة في الصرف والاستهلاك يمكن ترشيد الميزانية من خلالها وقال النائب د.محمد الحويلة ان الجلسة كانت مثمرة بدأت بالحديث حول قرار تخفيض المخصصات الخاصة بالمرضى الذاهبين للعلاج بالخارج.

وقد تمت مناقشة الموضوع بعناية لأن كثيرا من المواطنين تضرروا من دخول القرار حيز التنفيذ فجأة حيث حدث لبس في بداية التطبيق وبالتالي أصدر المجلس عددا من التوصيات أهمها إيقاف القرار الخاص بتخفيض المخصصات وكذلك إيقاف اللائحة التنفيذية للعلاج بالخارج حتى تتم دراسة الموضوع بدقة في لجنة الشؤون الصحية ومن ثم وضع هذه التوصيات المطلوبة في الاعتبار عند متخذي القرار من السلطة التنفيذية.

أيضا كان هناك نقاش جيد حول قضية البدون ولكن لم تتم الجلسة لعدم اكتمال النصاب وبالتالي لم نصل إلى قرار نصوت عليه وأرجئ الموضوع لاستكماله في الجلسة المقبلة.

أما النائب عسكر العنزي فقال إن الجلسة كانت جيدة وتسير في الطريق الصحيح لولا أنها فقدت النصاب الذي كان متوافرا في مناقشة القضية الأولى وهي قضية العلاج بالخارج ومن ثم الانتهاء إلى قرار إلى توصية بدعوة الحكومة في الموضوع مرة أخرى بعد أن تشارك اللجنة الصحية في دراسة الأمر داخل اللجنة.

أما عند مناقشة قضية فئة البدون هذا الموضوع الإنساني المهم والذي يخص شريحة ليست بالقليلة وعلى الرغم من أن النواب تحدثوا فيها مؤيدين للحقوق الإنسانية لهذه الفئة ومن ثم يرفضون مماطلة الحكومة لهم على الرغم من أن هناك دلائل واضحة بناء على دراسات عميقة من الجهاز المركزي المنوط به حل المشكلة تؤكد أن هناك حوالي 32

التتمة ص11

عادل الخرافي

الخرافي: ناقشنا شؤون وشجون المواطنين

عدنان عبد الصمد

عبد الصمد: هناك تضخيم ومبالغة في المبالغ التي تصرف للعلاج بالخارج

د.محمد الحويلة

الحويلة: إيقاف تخفيض المخصصات واللائحة التنفيذية للعلاج بالخارج

العمير: نحترم توجهات النواب ولكن لا نستطيع التعهد بشيء إلا بعد الدراسة

صرح وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير قائلا إن الجلسة اشتملت على ملفين مهمين وهما ملف العلاج بالخارج وملف غير محددي الجنسية والحكومة بينت موقفها في كلا الملفين.

وتابع: فحول الملف الأول قلنا إن هذه المخصصات تمت بناء على دراسة من لجنة مختصة من الداخلية والدفاع والنفط والصحة وعندما أصدر النواب بعض التوصيات قلنا بأن هذه التوصيات ستدرس في مجلس الوزراء وأيضا اخذ المجلس توصية بأن تدرس لجنة الشؤون الصحية لائحة العلاج بالخارج الجديدة وأيضا يدرسون المخصصات ويكون لهم تصور معين. مردفا: للجنة الحق أن تدرس ما تشاء وأن ترفع من التوصيات ما تريد ونحن نحترم توجهات النواب ولكن فيما يتعلق بإصرار بعض النواب أن نتعهد لهم بشيء فنحن لا نملك إعطاء هذا التعهد إلا بعد الدراسة.

د.علي العمير

والبدون قضية لا تحتمل المماطلة

تتمة المنشور ص10

ألفا يستحقون التجنيس فورا وكان ينبغي أن يتم ذلك فورا أما الباقون فالأمر فيه قولان: إما أن يقدم الآخرون المستندات الثبوتية الصحيحة لإثبات حقهم أو يصارحوا بأنه ليس لهم حق في الجنسية لكن ذلك لا يعني حرمانهم من الحقوق الإنسانية الضرورية كحق التعليم والعمل والأوراق الثبوتية للميلاد والزواج والطلاق والميراث وما إلى ذلك.

ومن المؤسف أن نصاب الجلسة لم يكتمل مما أدى إلى رفع الجلسة من دون الوصول إلى قرار حاسم يصوت عليه ومن ثم علق الموضوع برمته للجلسة المقبلة.

وأكد العنزي أنه من الضروري الانتهاء من هذه القضية بأسرع وقت ممكن حتى لا نترك كرة الثلج تكبر شيئا فشيئا وتتفاقم الأمور مما يجعل القضية تزداد تعقيدا فالحل اليوم أفضل من التأجيل للغد.

وأضاف النائب كامل العوضي ان الجلسة تصدت لقضيتين شعبيتين مهمتين تمس شريحة كبيرة من المواطنين أولاهما العلاج بالخارج والثانية تتعلق بفئة البدون.

بالنسبة للقضية الاولى ناقش المجلس باستفاضة واهتمام موضوع العلاج في الخارج ما له وما عليه واستحوذ موضوع تخفيض المخصصات المالية بموجب تلويح الحكومة وتصريحها بتخفيض هذه المخصصات إلى 75 دينار بدلا من 150 دينارا ومعروف أن هذه المخصصات مرت بعدة مراحل من التخفيض المتواصل بحجة أن الموضوع أصبح عبئا على الميزانية وخاصة في هذه الظروف الاقتصادية للدولة والتي انخفض فيها سعر البترول بأكثر من 60 في المئة عن ذي قبل.

والحقيقة أن سبب إثقال الميزانية راجع إلى عدم التدقيق في المبتعثين للعلاج حتى أنه أصبح هناك ما يطلق عليه العلاج السياحي حيث كان هناك ابتعاث لفئات كثيرة لا يستحق العلاج بالخارج ولكن لديه واسطة تستطيع أن تدبر له هذا الابتعاث على حساب آخرين مستحقين بالفعل ولكنهم لا يجدون من يساعدهم ومن هنا طالب الكثير من النواب بترشيد هذا الابتعاث لوقف الهدر المالي والإسراف في هذا الجانب بدلا من التوجه إلى تخفيض المخصصات خاصة وأن أعباء المرضى في

عسكر العنزي

العنزي: دراسات تؤكد أن 32 ألفا يستحقون التجنيس فورا

كامل العوضي

العوضي: العلاج السياحي وابتعاث من لا يستحق سبب المشكلة

د.عبدالحميد دشتي

دشتي: التخبط والانفراد بالقرارات يجعل الأمور تبدو على غير حقيقتها

حمدان العازمي

العازمي: الحكومة تريد تحميل المريض أخطاءها وهذا أمر مرفوض

الخارج اصبحت اكثر من ذي قبل نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية وبالتالي فإن هذا التخفيض سيضيف أعباء جديدة على المريض الذي يذهب للخارج بناء على استحقاق ضروري لذلك.

ومن هنا كان تشدد النواب ومعارضتهم لتخفيض المخصصات تحت أي ظرف من الظروف ورأوا أن الموضوع بحاجة إلى دراسة موضوعية دقيقة تضع النقاط على الحروف وطالبوا الحكومة بتدارس الأمر مع اللجنة الصحية في المجلس لبيان الحقائق وتصحيح الأوضاع المقلوبة أو المغلوطة.

أما القضية الثانية التي ناقشها المجلس وصال فيها النواب وجالوا وأدلى كل منهم بدلوه فهي قضية البدون وقد أعرب كل عن وجهة نظره والكل كان يدعو إلى إنصاف هذه الفئة ومواجهة الجميع بالحقائق الدامغة التي توضح المستحق من غير المستحق لكن الجلسة في النهاية لم تنته بقرار أو توصيات بسبب عدم وجود نصاب يسمح بالتصويت على الموضوع.

وبدوره قال النائب د.عبدالحميد دشتي: بدأنا بنشاط جديد وناقشنا موضوعا مهما للغاية شارك فيه الجميع تقريبا وهو موضوع العلاج بالخارج كنا نحن والحكومة في طرف واحد ولم نكن خصمين لأننا نحرص على التعاون مع الحكومة التي كانت تطرح بعض الموضوعات التي تظهرها كأنها ضد المواطن وهي ليست كذلك ولكن جاء ذلك من باب التخبط والانفراد بالقرارات وبالتالي عملنا من التوصيات ما ينقل الأمر برمته إلى لجنة الشؤون الصحية وعلى وزير الصحة أن يتواصل ويحضر في اللجنة الصحية وخلال أسبوعين يرفعون تقريرا حيث إن القرار لن ينفذ من أول أبريل وبالتالي قد تتغير الأمور بعد مناقشة وزير الصحة ممثلا للسلطة التنفيذية واللجنة الصحية التي كلفها المجلس ونأمل أن تأتي التوصيات بتصور شامل يراعي الحالة الاقتصادية العامة التي نمر بها وفي نفس الوقت تعطي المواطن حقه طالما أن الخدمات الصحية في البلاد فيها مشاكل كثيرة ومتردية إلى حد ما في بعض الأمور إلى أن يأتي اليوم الذي نستغني فيه عن إيفاد المرضى للعلاج بالخارج ولكن عندما نقرر أن نوفد أحد فإننا لا بد أن نوفد المستحق فقط ونعطيه المخصصات التي لا تجعله يحتاج شيئا من أحد.

ثم بعد ذلك انتقلنا إلى قضية مستحقة وهي قضية البدون وجدير بالذكر ان المقترحين في القضيتين تقدمت بهما أنا شخصيا وزملائي النواب: طلال الجلال وسلطان اللغيصم ود.عودة الرويعي وماجد موسى وعبدالله المعيوف وفيصل الكندري ومحمد طنا ومبارك الحريص فقضية البدون قضية شائكة تناقشنا حولها نقاشا مستفيضا واستمعنا أيضا من الحكومة وكانت لنا مداخلات جادة وحاسمة تتعلق بفئة البدون سواء لتجنيس المستحقين أو آلية التعاطي مع غير المستحقين من وجهة نظر الجهاز المركزي ولكن لا بد من إعطائهم شهادات ميلاد وتسجيل عقود الزواج واحوالهم الشخصية كالمواريث والوصايا وكذلك الحصول على رخص القيادة ثم حق التعليم وحق العمل وصرف بطاقات للشريحة الثانية إلى أن ينظر في وضع الفئتين.

واوضح النائب حمدان العازمي ان الحكومة مع الأسف لم تلتزم ولا حسبت حساب المجلس في قضية العلاج بالخارج فلو كانت تحسب حساب المجلس ما قالت إن القرار يبدأ من اول إبريل وأمس بدأت تطبيقه اعتبارا من 1 مارس ولا شك أن المتاجرة بقضايا مثل قضية الصحة أمر غير مقبول واليوم الحكومة على لسان وزير الصحة بالوكالة الشيخ محمد العبد الله تعترف وتقول إن عدد المسافرين للعلاج بالخارج سبعة آلاف سنويا هذا الرقم ما مصدره؟ أليس بأمر من الحكومة؟ ثم يتحدثون عن المستحق وغير المستحق ويقولون هذا قرار لجنة وهو بالفعل قرار لجنة لكنه بالأصل كان قرار لوزير الصحة الأسبق هلال الساير وتم إلغاؤه.

ثم نأتي لقضية تخفيض المصاريف العلة ليست في المخصصات وإنما بتخفيض المصاريف حيث إن المستشفيات في الخارج لا نستطيع أن نتحكم بها كما أشرنا في الاستجواب فشركاتنا إلى اليوم تعطي فواتير إلكترونية ولا تعطي فواتير أصلية فهي التي تضع المبلغ وترسله للكويت وكانت المخصصات في السابق تصل الى 300 دينار ثم 150 ثم خفضت إلى 75 للمريض و75 للمرافق وكانت الميزانية في السابق 100 مليون والآن الميزانية 300 مليون والمخصصات خفضوها فهل تريد الحكومة تحميل المريض أخطاءها؟ وهذا أمر خطير لا يمكن القبول به ويبدو ان الحكومة تمادت من كثرة تعاون المجلس معها ولم تعد تحسب حسابه واليوم المجلس كأنه «يطر» من الحكومة كي توافق وإلا لما قالت يطبق من 1 ابريل ولكنها بدأت بالفعل في تطبيقه من 1 مارس وتم إبلاغ المرضى في الخارج بذلك فكان قرارا مباغتا أربك هؤلاء المرضى ولم يعرفوا كيف يتصرفون.

أما القضية الثانية التي تناولتها الجلسة فكانت قضية البدون وهي قضية إنسانية ومع الأسف الجلسة جاءت بلا نصاب وكأن القضية أصبحت تثار للمتاجرة بها فحسب وهذا لا يجوز فهي مسؤولية يتحملها المجلس وكان يفترض على لجنة الداخلية والدفاع أن تحدد عدد الذين سوف يتم تجنيسهم وهذه القضية تتحملها جميع المجالس السابقة وأعتقد انها أعلى من مستوى المجلس وأعتقد أنها تحتاج إلى قرار سياسي والآن حتى في التوظيف نرى أنه يتم توظيفهم في الداخلية والدفاع والتربية وبعض الوزارات الأخرى ويجب أن تتم زيادة هذه الأعداد خاصة أن فيهم أصحاب الكفاءات والشهادات.

المبالغ المنصرفة على العلاج بالخارج منذ 2012/2011 إلى 2016/2015

	2016/2015	2015/2014	2014/2013	2013/2012	2012/2011
الخدمات الصحية بالخارج	195.210.000	441.294.863	196.337.924	205.017.536	175.365.272
الديوان الأميري	10.000.000	21.299.034	13.799.881	21.746.560	13.997.257
وزارة الصحة	135.000.000	309.061.359	117.239.599	122.511.976	121.176.838
الحرس الوطني	10.000	19.922	10.000	10.000	10.000
وزارة الخارجية	200.000	688.749	174.813	420.000	52.177
وزارة الداخلية	25.000.000	29.999.359	199.999.631	20.000.000	20.000.000
وزارة الدفاع	25.000.000	80.226.440	45.114.000	40.329.000	20.129.000

إجمالي ما تم صرفه على العلاج بالخارج في وزارة الصحة

2012/2011	121 مليون دينار
2013/2012	122 مليون دينار
2014/2013	117 مليون دينار
2015/2014	309 ملايين دينار
الإجمالي	669 مليون دينار

اللجان في يناير 2016

تنشر «الدستور» التقرير الذي أعده قسم المتابعة التابع لإدارة الدعم الاستشاري والمتابعة في قطاع اللجان البرلمانية حول عمل لجان المجلس المؤقتة عن شهر يناير

9 لجان مؤقتة عقدت اجتماعاتها في يناير

عقدت 9 لجان مؤقتة 3 اجتماعات في شهر يناير استغرقت ساعتين و50 دقيقة ولم تنجز خلالها مواضيع ولم تعد تقارير.

ووفق تقرير أعده قطاع اللجان البرلمانية تبين أن لجان الجواب على الخطاب الأميري وذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة والأسرة فقط عقدت 3 اجتماعات في يناير. وتبقى على جدول أعمال اللجان المؤقتة 159 موضوعا وفيما يلي التفاصيل:

نتناول في هذه الحلقة اجتماعات اللجان المؤقتة حيث عقدت 10 لجان مؤقتة 11 اجتماعا في شهر ديسمبر استغرقت 14 ساعة وربع الساعة وانجزت تقريرين اثنين.

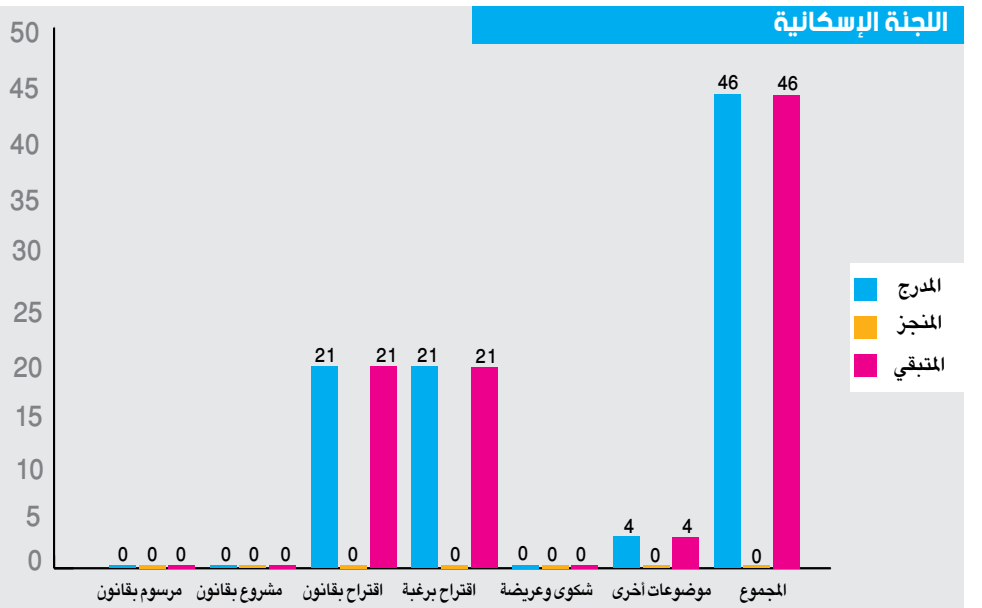

الخطاب الأميري

- لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري: عقدت اجتماعا واحدا استغرق 45 دقيقة ومدرج على جدول اعمالها مناقشة مشروع الجواب على الخطاب الأميري لدور الانعقاد العادي الرابع.

الشباب والرياضة

- لجنة الشباب والرياضة: لم تعقد اللجة اجتماعات في يناير ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول اعمالها 34 موضوعا منها:

- مشروع بقانون بشأن توافق قوانين الرياضة الكويتية والميثاق والنظم الاساسية للاتحادات الدولية.

- الاقتراح بقانون باضافة مادتين جديدتين برقم 1 مكررا و1 مكررا أ الى المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية. (رسالة من اللجنة الصحية) (التقرير العشرون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية).

- الاقتراح بقانون في شأن الاستثمار في القطاع الرياضي.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية.

- الاقتراح بقانون بانشاء صندوق تأمين صحي للرياضيين.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 2007 بشأن تنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية.

- اقتراح بقانون بتعديل المادة 3 من القانون رقم 5 لسنة 2007 بشأن تنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 7 لسنة 2007 بشأن دعم الاندية الرياضية.

- اقتراح بقانون بانشاء صندوق تأمين صحي للرياضيين.

- الاقتراح بقانون في شأن تعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم 5 لسنة 2007 في شأن تنظيم بعض اوجه العمل في كل من اللجنة الاولمبية الكويتية والاتحادات والاندية الرياضية.

- اقتراح بقانون بانشاء صندوق تأمين صحي للرياضيين.

- اقتراح برغبة لزيادة الميزانية المقررة للاندية الرياضية الشاملة من 500.000 خمسمئة الف دينار كويتي الى 1.000.000 مليون دينار كويتي حتى تستطيع الاندية الوفاء بمرتبات ومخصصات وبدلات اللاعبين وتطوير انشطتها وفرقها الرياضية (محال برسالة من لجنة الميزانيات والحساب الختامي).

- اقتراح برغبة لتشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارة التربية وجامعة الكويت ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا الشباب، لدراسة هذه الظاهرة (المخدرات والمؤثرات العقلية) واقتراح الوسائل الكفيلة بتوعية الشباب.

- اقتراح برغبة ان يقوم مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والهيئة العامة للشباب والرياضة بالتنسيق مع وزارة التربية باستعارة صالات المدارس او بصفة الايجار للاندية الرياضية حتى يتسنى لفرق الالعاب الجماعية استغلال الصالات للتمرينات على ان تكون بعد ساعات العمل المدرسي.

- اقتراح برغبة خصخصة الاندية الرياضية مع مراعاة تحويل كل الدعوم الحكومية الحالية المرصودة لهذه الاندية كميزانيات الى جوائز مسابقات الاتحادات الرياضية على اختلافها على ان تكون هذه القيمة الحد الادنى قابلة للزيادة.

- اقتراح برغبة انشاء مراكز شباب لمناطق القصر وتيماء والنعيم والنسيم والعيون والواحة ومدينة سعد العبدالله.

- اقتراح برغبة تفعيل انشطة مراكز الشباب من خلال اقامة الانشطة والمباريات للفرق الرياضية وخلق المنافسات بينهم وان يكون هناك تعاون وتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للشباب والرياضة باقامة الانشطة في المدارس خلال الفترة المسائية وممارسة كافة اوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي خلال العطلات الصيفية.

- اقتراح برغبة توفير الميزانية الكافية لترميم نادي الصليبخات الرياضي مع تعديل ارضية ملعب كرة القدم الخاص به.

- اقتراح برغبة ان تقوم وزارة الدولة لشؤون الشباب ممثلة بالهيئة العامة للشباب والرياضة وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم باعادة صالات المدارس ولو بصفة الايجار للاندية الرياضية حتى يتسنى لفرق الالعاب الجماعية استغلال هذه الصالات للتمرينات على ان يكون من بعد ساعات العمل الدراسي.

- اقتراح برغبة انشاء مجمع متكامل لاحراض السباحة في منطقة الجهراء يزود بمدربين متخصصين من ذوي الكفاءة على ان يضم قسما خاصا لذوي الاحتياجات الخاصة.

- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على طلب رئيس لجنة الشباب والرياضة على تكليف اللجنة بدراسة المشكلات والعوائق التي تواجه الاندية الرياضية الشاملة والمتخصصة.

- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الطلب المقدم من بعض الاعضاء بتكليف اللجنة بالتحقيق في قرار ايقاف الاعلامي نادر كرم مقدم (الديوانية) والوقوف على اسبابه، بعد ان ابدى رأيه في البرنامج على احداث اخفاق المنتخب الكويتي لكرة القدم في بطولة (خليجي 22) التي اقيمت مؤخرا بالرياض.

- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الاقتراح المقدم من بعض الاعضاء بتشكيل لجنة استشارية تسمى «اللجنة الوطنية الرياضية الاستشارية» لمعاونة لجنة الشباب والرياضة في تقديم المشورة والدراسات والمقترحات لمعالجة كافة اوجه الاختلالات والمشاكل التي ادت الى انحدار الوضع الرياضي العام.

- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على الاقتراح المقدم من بعض الاعضاء المتضمن مجموعة من التوصيات منها احالة الموضوع الى اللجنة لتتولى التحقيق في اسباب ايقاف النشاط الرياضي في ضوء كل ما جاء او اثير بالجلسة ويتصل بصدور قرار ايقاف النشاط الرياضي.

الاسكانية

- اللجنة الاسكانية: لم تعقد اللجنة اجتماعات في يناير وتبقى على جدول اعمالها 46 موضوعا منها:

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المادة (15) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن اضافة مادة جديدة برقم (28) مكررا الى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن تأسيس شركات عقارية للإسكان.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (29) مكررا للقانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون باستبدال نص المادة (30) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (36 مكررا أ) الى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن مساواة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي بالمرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة في القرض السكني.

- الاقتراح بقانون في شأن منح المواطنين الذين تم استملاك شققهم في مجمع الصوابر الأولوية بالرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن المدن

التتمة ص13

اللجان في يناير 2016

تنشر «الدستور» التقرير الذي أعده قسم المتابعة التابع لإدارة الدعم الاستشاري والمتابعة في قطاع اللجان البرلمانية حول عمل لجان المجلس المؤقتة عن شهر يناير

لجنة الموارد تدرس اقتراحات شغل الوظائف القيادية وزيادة رواتب موظفي الدولة

تتمة المنشور ص12

السكنية.

- الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الاولى من المادة (32) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقترح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا) الى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن بنك التسليف والإدخار.

- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (4 مكررا) الى القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك التسليف والادخار.

- الاقتراح بقانون بإنشاء صندوق المرأة الإسكاني.

- الاقتراح بقانون في شأن توفير الوحدات السكنية بصفة مؤقتة لمستحقي الرعاية السكنية.

- الاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (4 البند 4) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

- اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا أ) الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. (رسالة من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية).

- اقتراح بقانون في شأن توفير الوحدات السكنية بصفة مؤقتة لمستحقي الرعاية السكنية.

- رسالة بإحالة الشكوى رقم 202 من لجنة العرائض والشكاوى الى لجنة الشؤون الاسكانية وذلك بعد فحص الشكوى وإعمالا لحكم المادة 156 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تم احالة الشكوى الى اللجنة الاسكانية بحكم اختصاصها.

- تعديل على المادة رقم (36) (أ) الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية استثناء من احكام القانون رقم (66) لسنة 1998 المشار اليه. تعفى المؤسسة العامة للرعاية السكنية ووزارة الأشغال ووزارة الكهرباء والماء من أحكام قانون المناقصات العامة ومن الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وذلك فيما يتصل بالمشاريع ذات الصلة بأعمال قوانين الرعاية.

- تعديل مقدم بتعديل بصيغة احكام المادة (19) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

المعاقون

لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة: عقدت اجتماعا واحدا في يناير استغرق ساعة و20 دقيقة ولم تنجز موضوعات وتبقى على جدول اعمالها 24 موضوعا هي:

- الاقتراح بقانون بتعديل المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الاقتراح بقانون بشأن تعديل احكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الاقتراح بقانون في شأن حقوق ورعاية المعاقين.

- الاقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين الى القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأرقام (12 مكررا و 12 مكررا أ).

- الاقتراح بقانون بإنشاء تعديل بعض احكام القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اقتراح بقانون في شأن مجمع قائد الإنسانية «صباح الأحمد» لذوي الاحتياجات الخاصة.

- اقتراح بقانون بتعديل المادة (34) من القانون رقم (8) لسنة2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (40 مكررا) الى القانون رقم (8) لسنة2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- اقتراح بقانون بتعديل المادة (41) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- الاقتراح بقانون بشأن تعديل القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.. (التقرير السادس عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية).

- اقتراح برغبة ان يتم منح ذوي الإعاقة الشديدة افضلية الحصول على الرعاية السكنية اثناء وصول دوره دون الدخول في نظام القرعة أن يعطى حرية اختيار الوحدة السكنية قبل الآخرين في الدفعة بعد ان يتم اطلاعه على خريطة المنطقة حتى يختار منزله بالقرب من خدمات المنطقة.

- اقتراح برغبة إنشاء مراكز تأهيل للمعاقين ذهنيا يتم تدريبهم فيها على مهن او هوايات تناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وذلك على أيدي خبراء متخصصين في هذا النوع من التدريب.

- اقتراح برغبة إنشاء إدارة في كل محافظة من محافظات الكويت لترعى مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة ويسهل انجاز معاملاتهم والإجراءات الخاصة بهم وبأولياء أمورهم.

- اقتراح برغبة إنشاء إدارة خاصة تعنى بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة ومتلازمة الداون الأمر الذي يؤسس للتعليم المتوسط والثانوي لهذه الفئة وبما يضمن تطور التنظيم الاداري والتربوي للمعلمين والاداريين القائمين على فئة الاحتياجات الخاصة وبرنامج متلازمة الداون.

- اقتراح برغبة إنشاء ناد رياضي خاص لحالات الإعاقة الذهنية بمختلف أنواعها وتجهيزه بالمستلزمات المطلوبة.

- رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة بإحالة تقرير ديوان المحاسبة حول الملاحظات المتعلقة بأوجه العمل بالمجلس الأعلى لشؤون المعاقين الى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تعديل مقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على البند 16 من المادة 48 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تقضي بأنه يجب على الهيئة تقديم تقرير سنوي عن أعمالها لمجلس الأمة ومجلس الوزراء حول ما تم تنفيذه خلال السنة الماضية وما هو مخطط له خلال السنة القادمة.

الموارد البشرية

لجنة الموارد البشرية الوطنية: لم تعقد اجتماعات في يناير ولم تنجز تقارير وتبقى على جدول أعمالها 39 موضوعا منها:

- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

- الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مركز إعداد القياديين.

- الاقتراح بقانون بشأن التعيين في الوظائف القيادية.

- الاقتراح بقانون بشأن شروط تولي المناصب القيادية.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- الاقتراح بقانون اضافة فقرة جديدة للمادة (6) من القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- الاقتراح بقانون في شأن بعض الأحكام الخاصة بمرتبات الموظفين الكويتيين.

- الاقتراح بقانون في شأن زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها بناء على الزيادة السنوية في معدل التضخم حسب الرقم القياسي العام بالإدارة المركزية للإحصاء.

- الاقتراح بقانون في شأن زيادة بواقع 25 % من الراتب الأساسي للموظفين المدنيين العاملين في القطاع الحكومي الذين لا يتمتعون بكادر خاص.

- اقتراح بقانون بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

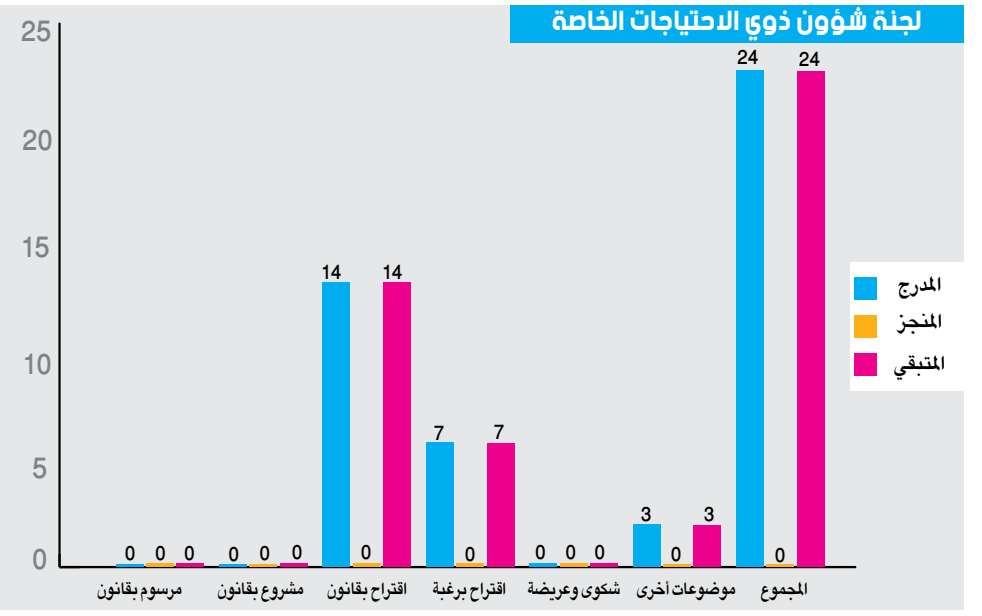

- اقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة الخامسة من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- اقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة (6) من القانون رقم (28) لسنة 2011 في شأن منح أعضاء الهيئة التعليمية بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

- اقتراح بقانون في شأن المستحقات المالية والتأمينية لشاغلي الوظائف القيادية حال انتهاء الخدمة.

- اقتراح برغبة بصرف راتب الدرجة التي تتم ترقية الموظف دون انتظار لتوفير اعتماد مالي للوظيفة الاعلى وذلك للقضاء على مشكلة الرسوب الوظيفي.

- اقتراح برغبة انشاء مركز اكاديمي للاستفادة من العلماء والخبراء الوطنيين المحالين للتقاعد في نقل الخبرات الوطنية في كافة التخصصات العلمية والنظرية والتطبيقية للراغبين في التوظيف من خريجي المرحلة الثانوية او الجامعية او المعاهد.

- وضع أسس اجرائية وموضوعية لاختيار شاغلي الوظيف القيادة والعامة بالدولة دون استثناءات وكذا النظم الكفيلة بتطوير أدائهم وذلك في ضوء الوضع القانوني الحالي بهدف الوصول الى اصدار تشريعات مبنية وفقا للعدالة الاجتماعية التي نص عليها الدستور.

- متابعة الجهات الحكومية في اصدارها اللوائح التنفيذية الخاصة بالموارد البشرية المكملة للقوانين التي يتعين اصدارها في حينه وتطويرها.

- التأكد من التزام الحكومة بأعمال قواعد الإحلال والتجديد للموارد البشرية واختيار الكفاءات لتولي الوظائف القيادية والإشرافية داخل كل جهة حكومية او اهلية.

التتمة ص14

اللجان في يناير 2016

تنشر «الدستور» التقرير الذي أعده قسم المتابعة التابع لإدارة الدعم الاستشاري والمتابعة في قطاع اللجان البرلمانية حول عمل لجان المجلس المؤقتة عن شهر يناير

إنشاء المجلس الأعلى للأسرة على جدول أعمال لجنة المرأة

تتمة المنشور ص13

- الاستفادة من الطاقات البشرية الوطنية ذات الكفاءة في القطاعين الخاص والحكومي.
- رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة بإحالة تقرير ديوان المحاسبة عن القرارات الادارية المتعلقة بالوظائف الإشرافية لبعض الجهات ذات الميزانيات الملحقة الى لجنة تنمية الموارد البشرية.

حقوق الإنسان

لجنة حقوق الإنسان: لم تعقد اللجنة اجتماعات في يناير وتبقى على جدول اعمالها 10 مواضيع هي:
- الاقتراح بقانون بإنشاء ديوان المظالم.
- الاقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية.
- الاقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.
- الاقتراح بقانون في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.
- اقتراح بقانون في شأن الحقوق القانونية والمدنية لغير محددي الجنسية.
- الاقتراح بقانون بشأن معالجة أوضاع أبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي.
- اقتراح برغبة بتقديم التسهيلات الآتية للأشقاء السوريين في الكويت ومنح اذن اقامة مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد لمن لا يملك اقامة صالحة والسماح للسوريين المقيمين بالكويت بتقديم طلبات التحاق بعائل والايعاز لبيت الزكاة وصندوق اعانة المرضى لتقديم مساعدات مالية وعينية وإعفاء السوريين المخالفين لقوانين الكويت من عقوبة الترحيل والتسفير إلى بلدهم لظروف الحرب.
- رسالة واردة من رئيس مجلس الامة بالموافقة على رسالة رئيس لجنة حقوق الانسان يطلب فيها تكليف اللجنة دراسة ما توصل اليه الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية من حلول لمعالجة اوضاع هذه الفئة.
- زيارة لجنة حقوق الانسان المفاجئة للمؤسسات الإصلاحية.

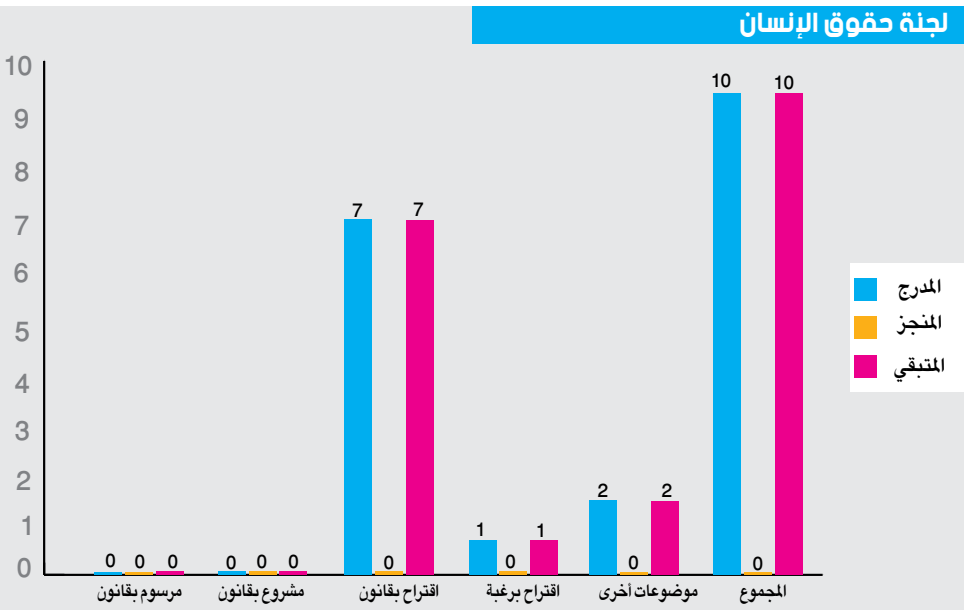

المرأة

- لجنة شؤون المرأة والأسرة: عقدت اللجنة اجتماعا واحدا في يناير استغرقت 45 دقيقة وتبقى على جدول اعمالها موضوع وهو الاقتراح بقانون في شأن المجلس الأعلى للأسرة.

الاستثمار في لندن

- لجنة التحقيق في اوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الاخرى حول العالم: لم تعقد اللجنة اجتماعات في يناير وتبقى على جدول اعمالها موضوع واحد وهو التحقيق في اوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الاخرى حول العالم وكيفية ادارتها وآلية اتخاذ قراراتها وكل ما يتعلق بها.

المشتركة بين التشريعية والمالية

- اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون التشريعية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية: لم تعقد اللجنة اجتماعات في يناير وتبقى على جدول اعمالها 3 موضوعات وهي:
- اقتراح بقانون في شأن منع تضارب المصالح.
- اقتراح بقانون في شأن منع تضارب المصالح.
- اقتراح بقانون بشأن تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

تقرير حول عمل لجان المجلس المؤقتة

اسم اللجنة	حركة الموضوعات الاجمالية			بيان بما تم بشأن الموضوعات المحالة إلى اللجان حسب نوع الموضوع														الاجتماعات والتقارير	
	إجمالي المتبقي من الشهر السابق	المحال خلال الشهر الحالي	اجمالي المدرج	مرسوم بقانون		مشروع قانون		اقتراح بقانون		اقتراح بقرار/ برغبة		شكوى وعريضة والتماسات		أخرى		المجموع		عدد الاجتماعات	عدد ساعات الاجتماعات	عدد التقارير
				منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق	منجز	متبق			
الجواب على الخطاب الأميري	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	1	0.45	-
الشباب والرياضة	30	4	34	-	-	-	1	-	12	-	17	-	-	-	4	-	34	-	-	-
الإسكانية	43	3	46	-	-	-	-	-	21	-	21	-	-	-	4	-	46	-	-	-
ذوو الاحتياجات الخاصة	19	5	24	-	-	-	-	-	14	-	7	-	-	-	3	-	24	1	1.20	-
الموارد البشرية	39	-	39	-	-	-	2	-	30	-	2	-	-	-	5	-	39	-	-	-
حقوق الإنسان	10	-	10	-	-	-	-	-	7	-	1	-	-	-	2	-	10	-	-	-
المرأة والأسرة	1	-	1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	1	1	0.45	-
التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار في لندن وحول العالم	1	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-
المشتركة «التشريعية والمالية»	3	-	3	-	-	-	-	-	2	-	-	-	-	-	-	-	3	-	-	-
المجموع	147	12	159	-	-	-	3	-	88	-	48	-	-	-	20	-	159	3	2.50	-

يتضمن تكريما خاصا للدكتورة سعاد الصباح

انطلاق فعاليات الملتقى الإعلامي العربي أول مايو المقبل

تستضيف الكويت فعاليات الدورة الـ 13 للملتقى الإعلامي العربي في 1 و2 مايو المقبل تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وقال الأمين العام للملتقى ماضي الخميس إن الملتقى سيناقش هذا العام عددا من القضايا الإعلامية التي تواكب ما تشهده المجتمعات العربية من تغيرات يأتي الإعلام فى مقدمتها لما له من تأثير مباشر على مختلف مناحي الحياة

واضاف في تصريح لكونا ان فعاليات الملتقى ستشهد مشاركة فاعلة من عدد من وزراء الخارجية ووزراء الاعلام وملاك المؤسسات الإعلامية العربية وكبار المسؤولين فيها إضافة إلى نخبة من الإعلاميين والكتاب والأكاديميين وطلبة الإعلام في جامعات عربية عدة.

وذكر ان الملتقى سيستعرض فى أكثر من 16 جلسة حوارية قضايا اعلامية منها جلسة عن دور الاعلام في المتغيرات الإقليمية يقدمها عدد من وزراء الخارجية وجلسة عن الحدود والقيود في مهنة الإعلام بمشاركة عدد من وزراء الإعلام وجلسات إعلامية متخصصة يشارك فيها نخبة من الإعلاميين والمتخصصين.

ولفت الخميس إلى وجود جلسات خاصة بالشباب فى اليوم الأول للملتقى تحت مسمى ملتقى حوار الشباب وسيتم تخصيص جلساته لقضايا الشباب وكيفية تطوير الذات في العمل الإعلامي وأهمية تنمية القدرات والإمكانات الذاتية مشددا على حرص الملتقى على صقل مواهب الشباب وقدراتهم في مختلف مجالات الإعلام من خلال العديد من المحاضرات التدريبية وورش العمل.

واوضح ان الملتقى سيشهد فى دورته عددا من الفعاليات الخاصة أبرزها تكريم الإعلاميين المميزين الذين خدموا مسيرة الإعلام العربي عبر سنوات طويلة وأضافوا إلى مسيرة الإعلام بصمات واضحة وذلك من خلال جائزة الإبداع الإعلامي وجائزة التميز الصحفي والجائزة الإعلامية للشباب.

د. سعاد الصباح

كما سيقام احتفال خاص هذا العام بمناسبة إطلاق جائزة مبادرات الشباب التطوعية والإنسانية اضافة الى احتفالية خاصة بإحدى أبرز الشخصيات الثقافية في الوطن العربي هي د. سعاد الصباح حيث قررت إدارة الملتقى تكريما لها أن يكون حفل الختام هو ليلة سعاد الصباح.

وأفاد بأن الملتقى سيصاحبه معرض لوسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصال تشارك فيه العديد من المؤسسات التي تحرص على استعراض تجاربها لجمهور الإعلام والإعلاميين إضافة إلى العديد من المؤسسات الإعلامية مضيفا أن الاردن ستكون ضيف الشرف في الملتقى.

علاج الوافدين بعيادات الأميري الخارجية في الفترة المسائية

اكدت مديرة منطقة العاصمة الصحية د. أفراح الصراف بدء تنفيذ قرار فصل العيادات الخارجية بمستشفى الأميري في استقبال المرضى بتخصيص الفترة الصباحية للكويتيين والمسائية للوافدين.

جاء ذلك في تصريح صحافي أدلت به د. الصراف على هامش افتتاح أسبوع التغذية الرابع الذي يقام برعاية محافظ العاصمة الفريق ثابت المهنا تحت شعار تغذية الرياضيين ويستمر حتى 12 مارس الجاري.

وقالت الصراف إن القرار يشمل مراكز الرعاية الصحية الأولية في منطقة العاصمة الصحية خلال الفترة المقبلة لافتة إلى نجاح تجربته في مركز الروضة الصحي حيث سيتم تعميمه على جميع المراكز.

وأوضحت أن انجاز المشاريع الصحية في المنطقة يسير وفق الجدول الزمني الموضوع له مبينة أن نسبة الإنجاز في مشروع المستشفى الأميري الجديد بلغت 13 في المئة وأن الانتهاء منه سيكون خلال العام المقبل.

وذكرت أن المنطقة ستتسلم مركز مساعد الصالح الصحي في منطقة الشعب نهاية يونيو المقبل بالإضافة إلى مركز الدسمة الصحي بعد الانتهاء من المخططات الهندسية التي ستعتمدها الوزارة قريبا.

وعن فعاليات أسبوع التغذية الرابع أشارت الصراف إلى أنها جاءت بمبادرة من قسم التغذية والإطعام بمستشفى الأميري في إطار اهتمامه بآخر تطورات علوم التغذية في مجال الرياضة.

من جهته أكد محافظ العاصمة الفريق متقاعد ثابت المهنا إن إقامة هذه الفعاليات تهدف إلى تصحيح العادات الغذائية الخاطئة لاسيما في ظل انتشار إعلانات الأدوية والمكملات الغذائية غير المرخصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل غير المنضبطة التي تدفع باتجاه خلق ثقافة مجتمعية خاطئة.

بدورها قالت رئيس قسم التغذية والاطعام بالمستشفى ريم الرفاعي إن الفعالية تتضمن مجموعة من المحاضرات العلمية يقدمها نخبة من المختصين في مجال تغذية الرياضيين.

وأضافت الرفاعي أنه ستتم إقامة يوم مفتوح للجمهور في ختام الفعالية واستضافة العديد من الأندية الرياضية والشركات المتخصصة بالمكملات الغذائية وشركات الغذاء الصحي بهدف تعريف الجمهور بتلك الأغذية.

محافظ العاطمة ثابت المهنا مع د. أفراح الصباح خلال افتتاح اسبوع التغذية الرابع

10398 مراسلة لإنجاز معاملات مقيمين بصورة غير قانونية

أعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية اصدار10398 مراسلة لعدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية تختص بمعاملات هذه الفئة في الفترة مابين الاول من يناير ونهاية ديسمبر من 2015.

وقال مدير إدارة المعلومات في الجهاز المركزي عبدالله الفرحان في تصريح لكونا إن المراسلات تخص 15175 فردا من المقيمين بصورة غير قانونية وجه العدد الأكبر منها الى وزارة الصحة بنحو 5148 مراسلة مبينا ان هذه المراسلات منها 5008 مراسلات تختص بالمواليد والوفيات و140 مراسلة بالتأمين الصحي خلال الفترة نفسها.

وأضاف أن الجهاز وجه أيضا 3115 مراسلة لادارة التوثيقات الشرعية في وزارة العدل تتعلق بشهادات الزواج والطلاق والمراجعة و 863 مراسلة لوزارة الداخلية اضافة الى 209 مراسلات لبيت الزكاة.

واشار الى ان الجهاز وجه 461 مراسلة للجنة دعاوى النسب وتصحيح الاسماء و268 مراسلة للهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى جانب 125 مراسلة لوزارة الدفاع و209 مراسلات لجهات أخرى.

وأوضح أن عدد الافراد الذين تمت دراسة حالاتهم ممن قاموا بتقديم مؤهلاتهم للتسجيل بنظام ديوان الخدمة المدنية وتم اعتمادهم لدى قاعدة ديوان الخدمة المدنية خلال الفترة نفسها بلغ 613 فردا.

ودعا الفرحان أصحاب الشهادات وحديثي التخرج من حملة شهادة الدبلوم وما فوق ومن تنطبق عليهم شروط التعيين وفقا لآلية التوظيف الى مراجعة الجهاز المركزي لتحديث بياناتهم.

الأعلى للتخطيط: قبول الرأي العام معيار نجاح الخطط التنموية

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. خالد مهدي أن تقبل الرأي العام الخطط والسياسات العمومية من أهم التحديات التنموية في الكويت ومختلف دول العالم.

وقال في بيان صحافي امس بعد ورشة العمل التي استضافتها الأمانة العامة للتخطيط بمعاونة الإدارة المركزية للاحصاء والبنك الدولي إن العلاقة بين الإعلام والتطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة أثر على السياسات العمومية التي يتم طرحها من قبل الجهات الحكومية والتي تكون أحيانا بعيدة عن التنفيذ نتيجة عدم تقبل المتلقي لها.

وأوضح أن السلوك العام هو الذي يحدد استخدام هذه السياسات من عدمه سواء كان ذلك للمتلقي أم صانع القرار أم من سيتولى التنفيذ.

وذكر أن السلوك العام يؤثر أيضا تأثيرا كبيرا عند إعداد الخطط التنموية ومتابعتها مبينا أنه في بعض الاحيان قد يتم وضع خطط متكاملة لكن السلوك العام قد يرفضها لأسباب عدة منها سلوكيات متراكمة وانطباعات مسبقة.

ولفت إلى أن اقتصاديات السلوك تؤثر مباشرة على الرسائل الواجب أن ترسل من أجل تطبيق السياسات العمومية مبينا أن ورش العمل عبارة عن طرح فكري وعملي يتيح للجميع معرفة كيفية إصدار الرسائل المؤثرة في حال تنفيذ السياسات التنموية.

وكشف مهدي أن الأمانة تعتزم إنشاء مركز الكويت للسياسات العمومية ومن أهم أهدافه أن تكون هناك خطة استراتيجية متكاملة حول كيفية التواصل لهذه السياسات.

من جانبه أكد مدير مكتب البنك الدولي في الكويت د. فراس رعد أن البنك الدولي يسعده أن يكون شريكا استراتيجيا داعما لدولة الكويت في جهودها في مجال الإصلاح والتنمية الاقتصادية من أجل تطوير السياسات المالية وأداء القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص وتعزيز نتاج التنمية البشرية وتطوير قطاعات البنية التحتية.

وذكر رعد أنه في إطار الحديث عن التنمية البشرية فإن سوق العمل يمثل الإصلاحات المنشودة في هذا المجال لاسيما أن مشاركة المواطنين الكويتيين في القوى العاملة في القطاع الخاص يعد برنامجا إصلاحيا محوريا.

مركز صباح الأحمد للموهبة شارك في معرض أياد كويتية

مركز صباح الأحمد للموهبة خلال مشاركته في معرض أياد كويتية

شارك مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع في معرض أياد كويتية الذي اختتم فعالياته امس.

وقال مدير إدارة الابتكار في المركز م. عبدالله الجدعان إن المركز كان له النصيب الأكبر من المعرض حيث شارك بـ 20 جناحا مستعرضا اختراعات كويتية.

وأوضح أن هذه المعارض لها دور كبير في تبني الموهبة والإبداع والابتكار مما ينعكس إيجابا على المشاركين وتعد فرصة لتعريف الجمهور بأهداف المركز وإنجازاته لاسيما احتضانه العديد من الإبداعات الشبابية التي سيظل يكشف عنها باستمرار.

من جانبه قال ضابط اتصال في قسم العلاقات العامة بالمركز محمد البقشي إن المركز شارك بما نسبته 60 في المئة من الأجنحة المشاركة تضمنت عرض خمسة اختراعات كويتية جاهزة للطرح في الأسواق التجارية.

وأضاف البقشي أن المعرض استعرض تسع ورش تعليمية منها ورشة الخزف والربوتكس واللحام والليزر والطابعة ثلاثية الأبعاد وورشة الإلكترونك وورشة الفاب كيدز التي جذبت رواد المعرض بمشاركتها المميزة إضافة إلى العديد من الورش الأخرى التي تهتم بتطوير المهارات لدى الكبار والصغار.

من ناحيته أكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي أن المركز أكثر الجهات التي ساهمت في إنجاح هذا المعرض لما لديه من ثروات فكرية وإبداعية بين منتسبيه وكان المعرض قد انطلق تحت رعاية وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود في الثالث من مارس الجاري.

برنامج أكاديمية الأسرة لطب الأطفال يعقد غدا

تنظم رابطة الطب التطوري غدا الاثنين الدورة الثالثة للبرنامج التدريبي أكاديمية الأسرة لطب الأطفال التي تعقد مساء كل اثنين وتستمر خمسة اسابيع. وقالت رئيسة الرابطة د. هديل ياسين الفرس لكونا ان هذا البرنامج هو الأول من نوعه في الكويت والعالم العربي من جهتها قالت عضوة الرابطة د. ناهد عبدالرزاق العتيقي ان برنامج أكاديمية الأسرة لطب الأطفال يتضمن سلسلة من المحاضرات الطبية التي تتناول صحة الطفل وكيفية التعامل مع حالات الأطفال المرضية الشائعة.

الوقيت يكرم عددا من أفراد حرس مجلس الأمة

الوقيت متوسطا المكرمين

كرّم الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت عددا من أفراد حرس المجلس بمناسبة تخرجهم من دورة الأمن العسكرى المشترك رقم (26) والتي تم إقامتها بمديرية الأمن العسكري «معسكر الصمود» بالحرس الوطني.

وأشار الوقيت خلال التكريم إلى حرص قيادة حرس المجلس على تطوير قدرات ومهارات أفراد الحرس من خلال خطة متكاملة تسعى لتطوير المنظومة الأمنية الخاصة بحرس مجلس الأمة.

وأوضح ان إلحاق عسكريي حرس المجلس فى هذه الدورات جاء تنفيذا لتوجهات رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم.

وقام الوقيت بتسليم الخريجين شهادات التقدير بمناسبة تفوقهم والتزامهم بالواجب العسكري وذلك بحضور الرائد بدر المطوع.

الكويتيون يحصدون المراكز الأولى في بطولة البحرين لسباق السرعة

تمكن المتسابقون الكويتيون من حصد المراكز الأولى في بطولة المراكز المتقدمة. ببطولة البحرين لسباق السرعة الـ(دراغريس) وسط مشاركة مميزة من المتسابقين وعشاق السرعة والمهارة جاوزت 50 متسابقا.

فعلى صعيد منافسات فئة السيارات جاء المتسابق جابر المغربي بفئة (5ر4) بالمركز الاول اما في فئة (سوبر ستريت) فحقق المتسابق طلال بن عيدان المركز الاول وفي فئة (ستريت 8 سلندر) جاء محمد سليمان بالمركز الثاني فيما جاء عبدالله الفيلكاوي ثالثا.

اما على صعيد منافسات الدراجات النارية ففي فئة (ستريت بايك) جاء مسفر المسفر بالمركز الاول وبدر بن عيدان ثالثا اما بفئة (سوبرستريت. بايك) فجاء مسفر المسفر بالمركز الاول وفي فئة (بروبايك) جاء مشعل الصبر بالمركز الاول فيما جاء محمد بوراشد بالمركز الثاني ومحمد العواد ثالثا.

واشاد رئيس لجنة الـ(دراغ. ريس) بنادي باسل سالم الصباح الشيخ دعيج الفهد بالمستوى المتميز للمتسابقين الكويتيين وحرصهم على تحقيق مراكز متقدمة ورفع اسم الكويت عاليا في المحافل الدولية.

الوفيات

- **صقر مرزوق صقر المطيري، 64 عاما، (شيع)**، الفردوس، ق9، ش1، ج11، م34، تلفون: 67642444
- **محمد عبدالرحمن محمد الوهيب، 46 عاما، (شيع)**، رجال: العديلية ق3، ش37، م15، تلفون: 99767641، نساء: بيان، ق11، ش1، ج6، م18
- **مساعد عليج رحيل الرشيدي، 20 عاما، (شيع)**، الجهراء، العيون، ق2، ش3، م525، ازرق 37، تلفون: 94494147
- **مشاري مشرف المشاري بن لامي، 83 عاما، (شيع)**، رجال: الرحاب، ق1، ش15، م5، تلفون: 55293339 - 99633252، نساء: سعد العبدالله، ق9، ش913، م17، تلفون: 99465551 - 50754434
- **سرور سليم سرور، 53 عاما، (شيع)**، رجال: العزاء في المقبرة فقط، تلفون: 99831376، نساء: الروضة، ق2، ش26، م23، تلفون: 99831062
- **بتول جعفر محمد بوخمسين، ارملة: علي احمد الرمضان، 70 عاما، (تشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: الحسينية العباسية، المنصورية، تلفون: 99000121، نساء: الروضة، ق3، شارع شهاب احمد البحر، م72
- **عبدالله أحمد علي القندي، 49 عاما، (يشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: الروضة، ق4، ش45، م18، تلفون: 99333249 - 90979898، نساء: قرطبة، ق1، ش2، م17، تلفون: 25313192

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04.50
الشروق	06.09
الظهر	11.59
العصر	03.20
المغرب	05.50
العشاء	07.07

حالة الطقس

معدل الحرارة
24 - 12
أعلى مد
10.48 صباحا - 9.20 مساء
أدنى جزر
4.12 صباحا - 3.38 مساء

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع